الأمم المتحدة

S/PV.6094

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٩٤

الخميس، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد ليو تسن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي تي غيانغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/135)

09-27352 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2009/135)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، الجمهورية التشيكية، كندا، النرويج، الهند، هولندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد تانين (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/135، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أعطيه الكلمة الآن.

السيد أيدي (تكلم بالإنكليزية): سأبدأ بياني بالتطرق لبعض التطورات التي لا ترد عنها تقارير متكررة ولا تحظى بالاهتمام العام الذي تستحقه. وبالرغم من ذلك، فهي تطورات هامة للغاية إذا أريد لنا أن نرسم صورة مكتملة بدرجة أكبر للتطورات التي تحصل في أفغانستان.

أولا، بعد جميع التغيرات التي ظلت تحصل خلال الأشهر الستة الماضية، أصبحت الحكومة الأفغانية اليوم أفضل وأكثر كفاءة مما كانت في أي وقت مضى وتحسنت نوعية الحكم المحلي.

ثانيا، تحسن التعاون فيما بين العناصر الرئيسية داخل الحكومة؛ وينطبق ذلك بصورة أبرز على الوزارات والمؤسسات الأمنية. والنتائج واضحة. فنحن نشهد تعزيز القدرة على كشف شبكات الإرهابيين وعلى منع وقوع الهجمات. نعم، وقعت بعض الهجمات الإرهابية المروعة في كابول، ولكن العدد الإجمالي للهجمات انخفض في العاصمة، وليس أقله بسبب هذا التحسين للتنسيق. وإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارات الاقتصادية بطريقة أكثر اتساقا بعد التغييرات التي حصلت في قيادات وزارات المالية والزراعة والتجارة.

وذلك ينبغي أن يمكن الحكومة من وضع سياسات اقتصادية موحدة بصورة أكبر.

ثالثا، مكنت تلك التطورات الحكومة من أن تعالج بصورة أفضل بعض شواغلنا الرئيسية التي طال أمدها. وأود أن أذكر بعض هذه الشواغل.

ففيما يتعلق بالشرطة، يستمر بذل جهد شامل لتعزيز قوة الشرطة وإصلاحها. وسيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة مكافحة التمرد وزيادة احترام سيادة القانون وتعزيز القدرة على مكافحة الفساد. وتم إبعاد عدد كبير من أفراد الشرطة من مناصبهم وتجري مقاضاتهم.

وسيتم إطلاق استراتيجية زراعية وطنية في نيسان/أبريل. وستشمل الاستراتيجية جميع القطاعات الرئيسية للزراعة وإنشاء التمويل المجمع للمانحين. وبطبيعة الحال، ستكون الأهداف الرئيسية هي زيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير قدرات التسويق، وتعزيز العمالة الريفية.

ويقوم الفريق الجديد في وزارة التجارة بالتصدي لتحديات تطوير القطاع الخاص، ووضع إطار قانوني، وتحديد أولويات تشجيع الاستثمار، وإصلاح منح التراخيص، واتفاقات التجارة والعبور مع الدول المجاورة. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الشرطة والزراعة وتطوير القطاع الخاص جميعها عانت من التجاهل لفترة أعوام. وتتم الآن معالجتها بوصفها مجالات ذات أولوية.

رابعا، إن تحسين الاتساق الداخلي الذي نشهد ظهوره الآن سيساعدنا في التغلب على التجزؤ الذي أعاق حتى الآن التنسيق مع المجتمع الدولي. ووجود نظير أفغاني قوي سيمكننا من الاستفادة بصورة أفضل من الأداة الرئيسية للتنسيق، وهي مجلس التنسيق والرصد المشترك.

خامسا، تبين توقعات إنتاج الخشخاش في عام ٢٠٠٩ أن هناك احتمالا لحصول انخفاض كبير للغاية في الإنتاج في جميع أنحاء البلد. ويمكن أن نشهد زيادة إضافية في عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش، فضلا عن حالات تخفيض جدية من إنتاج الخشخاش في الجنوب. وذلك يمكن أن يمثل نقطة تحول في جهودنا لمكافحة المخدرات.

إن تلك التطورات تمثل قصص نجاح محتملة. ولكنني أشدد على كلمة ”محتملة“ لأن قدرتنا على تحويلها إلى واقع ستتوقف، إلى حد كبير، على قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة العاجلة بتقديم الدعم. وتقوم حاجة إلى تزويد الشرطة بالمدربين والموجهين والمعدات. وثمة حاجة إلى تكييف المساعدة الزراعية وتعزيزها بغية الاستجابة بشكل مرن للأولويات الجديدة والبرامج الجديدة. وتقوم حاجة إلى تقديم الدعم لحكام المقاطعات الذين عقدوا العزم على جعل مقاطعاتهم خالية من الخشخاش وللمزارعين الذين هم على استعداد للتحول من زراعة الخشخاش إلى زراعة المحاصيل المشروعة.

وإذا أمكن أن نحرز النجاح في تلك المجالات، فإننا عندئذ سنفي حقا بالالتزامات التي قطعناها جميعا في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه العام الماضي. وللمرة الأولى، سنتمكن من أن نعالج بشكل جدي بعض أكثر شواغلنا الجدية والقديمة والعميقة وهي: مكافحة الفساد والجريمة، والحد من تدفق الموارد المالية إلى التمرد، وتحسين الأمن الغذائي.

ولا توجد أي حلول سريعة؛ وسيستغرق الأمر وقتا. ولكن، وللمرة الأولى في عدة سنوات، حصلت تطورات مبشرة بالخير. وإذا لم نستجب بشكل عاجل، فإننا قد نواجه ركودا جديدا بل وانتكاسا في العديد من هذه القطاعات. وذلك أمر لا يمكننا أن نتحمله. وإحراز التقدم في جميع هذه القطاعات سيسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وسيكون عنصرا بالغ الأهمية في أي استراتيجية دولية للخروج.

وبطبيعة الحال، يعود الفضل في إحراز هذا التقدم إلى الوزراء والمسؤولين الأفغان البارزين. ومع ذلك، ما كان ليحرز هذا النجاح بدون وجود والتزام المجتمع الدولي، المدني فضلا عن العسكري. ولذا فإن هذا ليس وقت التردد؛ وإنما هو وقت لنبقى ملتزمين.

و في أغلب الأحيان طغت على هذه الاتجاهات الايجابية الحوادث الدراماتيكية والتطورات السياسية – وعند هذه النقطة، وبشكل أساسي الحالة الأمنية والمناقشة المحتدمة بشأن الانتخابات الرئاسية وانتخابات المقاطعات. نعم، لقد تدهورت الحالة الأمنية خلال الأشهر القليلة الماضية. ووفر الشتاء المعتدل بيئة مناسبة لاستمرار مستويات عالية من العنف. وسمح رمضان الذي حل مبكرا بإطالة موسم القتال. ونتيجة لذلك، ارتفع العدد الإجمالي للحوادث الأمنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بنسبة ٤٢ في المائة مقارنة بعدد الحوادث التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر السابق؛ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، زاد العدد بنسبة ٧٥ في المائة على ما كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكما ذكرت، انخفض عدد الحوادث التي وقعت في كابول، جزئيا بسبب تحسين أداء قوات الأمن الأفغانية، ولكن علينا أن نتوقع بدء موسم للقتال العنيف، بعد فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع من الآن.

رابعا، أعتقد الآن أن الحكومة الأفغانية لم يتم إبلاغها مطلقا باستخدام مبلغ يتراوح بين ٥٠٠ مليون دولار وبليون دولار. وبالتالي، لا تعرف الحكومة الأفغانية – ولا نعرف نحن – ما هو حجم الأموال التي تنفق في أنحاء البلاد ولا الأغراض التي تنفق فيها. ونتيجة لانعدام التنسيق والشفافية، لن يكون هناك تمويل لأقسام كبيرة من استراتيجية التنمية الوطنية. ويتم إنفاق الغالبية العظمى من إجمالي المعونات خارج سيطرة الحكومة، وأي محاولة للتأثير على كيفية إنفاقها تواجه عقبات بسبب نظام المانحين الدولي المعقد بصورة غير عادية.

وسننشئ قريبا، بمساعدة البنك الدولي، قاعدة بيانات جديدة وشاملة يسهل الوصول إليها في وزارتي الاقتصاد والمالية. وأحث جميع المانحين على الاستفادة منها بصورة كاملة. ويؤكد الكثير جدا من المانحين الذين اجتمع معهم أهمية تحسين التنسيق، لكن لا مفر من القول إن قلة قليلة جدا منهم يظهرون استعدادا لتعديل ممارساهم. تلك الممارسات التي قادتنا إلى حالة التشرذم والارتباك التي ما زلنا نجد أنفسنا فيها.

وستنشئ الأمم المتحدة أيضا آلية جديدة لاستعراض الأقران، سيكون الغرض منها الجمع بين المانحين في مجالات معينة لها الأولوية لتفادي الازدواجية وضمان أن يكونوا مكملين بعضهم لبعض وأن يكون لديهم منظور استراتيجي يتماشى مع خطط الحكومة الأفغانية. وتحظى هذه المبادرة بتأييد الحكومة الأفغانية ذاهّا والمانحين الرئيسيين.

لقد ذكرت الحاجة إلى التركيز أكثر على بناء القدرات والمؤسسات، وهي من بين أولوياتنا. هذا أهم عنصر في بناء أفغانستان، كما أنه أهم عنصر في أي استراتيجية دولية للخروج. ويحقق ذلك نتائج طيبة في بناء الجيش الأفغاني وبدأ يؤتي ثماره في بناء الشرطة. ما هي الأسباب؟ يرجع ذلك أساسا إلى وجود برامج وطنية. لا يكفي إرسال الأشخاص. وقد شهدنا كثيرا فشل نهج مبني على الإمدادات مقارنة بنهج مبني على الاحتياجات. ويجب أن أعترف بأنني أتساءل كثيرا، أي قدرات تلك التي يتم بناؤها، قدرة الخبراء الأجانب أم قدرة المؤسسات الأفغانية.

إنني أؤمن إيمانا راسخا بأن المطلوب هو برنامج ضخم، أكرر ضخم، لبناء القدرات والمؤسسات. ويجب أن يكون ذلك على رأس أولوياتنا. ويشمل هذا ضمان أن

يكون بناء القدرات، كلما أمكن ذلك، جزءا لا يتجزأ من أي مشروع للتنمية. وهذا يشمل إتباع نهج أكثر استراتيجية في التعليم وبناء المؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأنا أتكلم عن المؤسسات الأمنية والمؤسسات القضائية والوزارات وإدارات المقاطعات والمناطق.

لكن النجاح سوف يتوقف على الجوانب التالية. يجب علينا صياغة رؤية وطنية وبرامج وطنية: فلن يكتب النجاح للنُهج المجزأة والتدريجية. وينبغي أن تشمل البرامج الأشخاص المؤهلين والأصول الفنية المطلوبة والموارد المالية. ويجب ضمان الملكية الأفغانية. وينبغي أن يتضمن بناء القدرات، كلما أمكن ذلك، التدريب والتوجيه. فبناء القدرات والمؤسسات ليس نشاطا من النوع الذي يرتبط بأحداث قص أشرطة الافتتاح أو بمناسبات التقاط الصور. ولكنه أكثر العناصر حسما في تمكين الأفغان من إدارة شؤوهم بأنفسهم.

اسمحوا لي أن أشرح سبب إصراري على التفكير البعيد المدى وبطريقة أكثر استراتيجية. لقد عقدت مؤخرا اجتماعا مع وزير التعليم ووزير التعليم العالي ووزير العمل والشؤون الاجتماعية. وإنهم جميعا مسؤولون عن التعليم بمختلف أنواعه، بما في ذلك التدريب المهني. وأبلغوني أن الملايين من الفتيات والأولاد سيكملون تعليمهم الثانوي قريبا جدا – الملايين. هذا نبأ سار. لكن هناك قدرة محدودة جدا على استيعابهم في التعليم العالي. ولن يكون بوسع سوى ٤ في المائة منهم الالتحاق بالتدريب المهني. وإذا لم يتم تصحيح هذا الوضع قريبا، فلن تتمكن أفغانستان من الاستفادة من مواردها الفكرية وستكون فرص النمو الاقتصادي محدودة بدرجة كبيرة. ولن يجد القطاع الخاص الأشخاص المؤهلين والمتعلمين الذين يحتاج إليهم.

واستعداد المانحين لتوفير التعليم الابتدائي مشجع جدا. وهناك بلد واحد يبني ٢٠٠ مدرسة في مقاطعته – وأقول "مقاطعته" لأن لديه فريقا لتعمير المقاطعات هناك. لكن المقاطعة المجاورة تفتقر إلى أي شيء يشبه هذا السخاء. والموارد المتاحة للتعليم العالي والتدريب المهني في نفس المقاطعات شحيحة جدا. ولذلك، فقد آن الأوان الآن لاستعراض الاستراتيجيات والسياسات. ومن ثم، أرحب بعمليات الاستعراض الجارية تلك وأعتقد أنها يمكن أن تعيد تنشيط جهدنا المشترك بطريقة مفيدة في لحظة حاسمة.

ومع ذلك، أود التأكيد أيضا أننا حددنا أولويات واتفقنا عليها في باريس وفي أماكن أخرى. والمشكلة الرئيسية هي استعدادنا المحدود لتنفيذ أولوياتنا – لتنفيذ ما اتفقنا عليه وأن نكون مرنين بالقدر الكافي للاستجابة للتغيرات وأن يكون لدينا منظور استراتيجي على الصعيد الوطني في عملنا.

لقد تطرقت إلى ولايتنا في مجال حقوق الإنسان من منظور الخسائر بين المدنيين، وكذلك العملية الانتخابية. اسمحوا لي أن أشير إلى مجالين آخرين أعتقد أنهما مهمان ويحتاجان إلى اهتمامنا الكامل: حقوق النساء في المجتمع الأفغاني وحرية التعبير.

أزعجتني الأنباء الأخيرة عن أعمال العنف ضد النساء وحالات الاغتصاب الوحشي. ولا نكف أنا والبعثة عن انتقاد هذه الظواهر وانتقاد تهميش المرأة في المجتمع الأفغاني وأجواء الإفلات من العقاب السائدة وعدم إمكانية الوصول إلى النظام القضائي وإلى مرافق صحية كافية. وأفغانستان هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي يقل فيه متوسط العمر المتوقع للنساء كثيرا عن المتوسط بالنسبة للرجال.

وإننـا ننـادي صـراحة بتـشجيع تعلـيم المـرأة وتعزيـز قـدرهتا علـى المـشاركة في المجتمـع الأفغـاني. فالمسألة مـسألة حقوق إنسان، ولكنها أيضا مسألة تتعلق بالاستفادة الكاملة مـن سـكان أفغانـستان بأكملـهم في بنـاء الـبلاد. فأفغانـستان لا يمكنها تحمل إبقاء ٥٠ في المائة من سكاهنا مهمشين. هنـاك نساء في مناصب بارزة اليوم، ولكـن عـددهن قليل. يتعين أن يـصبح عـدد أكـبر بكـثير مـن النـساء قـدوة للـشابات وأن يستخدمن مواردهن لصالح بلدهن.

كما نثير باستمرار مسألة حرية التعبير، وهـي مـسألة مهمـة علـى الـدوام ولكنـها تكـون أكثـر أهميـة عنـدما نكـون مقبلين على حملة انتخابية.

عندما تكلمت في مجلس الأمـن المـرة الـسابقة، كنـت أشـعر بقلـق عميـق إزاء الحالـة الإنـسانية واحتمـالات حـدوث مجاعـة في أنحـاء كـبيرة مـن الـبلاد. لم نتجـاوز ذلـك الخطـر. ولكـن الشتاء لم يتسبب حتى الآن بالأزمـة الإنـسانية الـتي كـان الكـثيرون منـا يخـشون حـدوثها. وتبـدو آفـاق موسـم الحـصاد المقبـل أفـضل مـن العـام الماضـي. وسـنتمكن في منتـصف نيسان/أبريل من تقييم الحالة والاحتمالات بـشكل أفـضل مـن قدرتنا على ذلك الآن.

ستعقد عـدة مـؤتمرات علـى مـدار الـشهور القليلـة المقبلة بشأن البعد الإقليمي لعملنا. وأنا أرحـب ترحيبـا شـديدا هبـذا التركيـز الأوسـع نطاقـا. وآمـل أن يـتم الإعـداد لهـذه المؤتمرات المختلفة بطريقة تحولها إلى عملية وليس مجرد سلـسلة أحداث منفصلة.

وتحـسن العلاقـات بـين أفغانـستان وباكـستان أمـر مـشجع. ولا يـستهين أي منـا بالتحـديات وبالحاجـة إلى دعـم هـذه العلاقـات الجديـدة، كمـا يتـضح مـن تعـيين هـذا العـدد الكبير من المبعوثين الخاصين إلى أفغانستان وباكستان.

واحتمالات التعاون الإقليمـي مـثيرة للإعجـاب حقـا. وتتـراوح هـذه الاحتمـالات بـين تنفيـذ مـشاريع ضـخمة للـبنى الأساسـية تجمـع بـين المنطقـة بنطاقهـا الأوسـع وللتعـاون علـى نطـاق ضـيق في مجـال الزراعـة. وكـان الاجتمـاع المعقـود في بـاريس في كـانون الأول/ديـسمبر الماضـي فرصـة لحـشد انتبـاه المـانحين واهتمـامهم. وفي متابعـة لاجتمـاع بـاريس، اجتمـع خـبراء في بروكـسل قبـل يـومين لتحديـد المـشاريع ذات الأولوية في إطار الإعـداد لمؤتمر التعـاون الاقتـصادي الإقليمـي في إسلام آباد.

وأعتقـد أننـا ننتقـل مـن مرحلـة الإعـلان إلى مرحلـة التـشغيل. فـالخط الجديـد للإمـداد بالطاقـة الكهربائيـة مـن أوزبكـستان إلى كـابول مـرورا بمـدن أخـرى في أفغانـستان يشكل، فعلا، مؤشرا ملموسا على قيمة التعاون الإقليمي.

وأنـا علـى اقتنـاع بأنـه يمكـن وينبغـي لجميـع البلـدان المجـاورة أن تـضطلع بـدور هـام في التعـاون الاقتـصادي وبنـاء القدرات. وعلـى سـبيل المثـال، الخـبراء الزراعيـون مـن البلـدان المجاورة يعرفـون أفغانـستان، ويعرفـون مناخهـا ولغتـها، وهـم، علاوة على ذلك، أقل تكلفة من الخبراء القـادمين مـن البلـدان الغربيـة أو مـن أي مكـان آخـر. فهـم يمثلـون مـوردا هامـا غير مستغل في المنطقة ينبغي تعبئته.

لقـد أكـدت دومـا أنـه لا يمكـن إهنـاء الـصراع بمجـرد الوسائل العسكرية، ذلـك أننـا سنحتاج إلى عمليـة سياسـية في آخر المطاف. غير أنه ينبغي ألا نعتقد أن عملية المصالحة هـذه يمكن أن تشكل طريقا مختصرة صوب السلام أو بديلا لجهـود أخـرى لبنـاء أفغانـستان. فالمـصالحة ليـست بـديلا، بـل عنـصرا هنائيا لا غنى عنه.

عـلاوة علـى ذلـك، إن أيـة عمليـة سياسـية لـن تـنجح أبـدا مـا لم تكـن للحكومـة والمجتمـع الـدولي الثقـة بنفـسيهما. ويجـب أن نتنـاول المـصالحة بـصورة تـنم عـن القـوة والاقتنـاع

بدلا من الضعف والشك. وإذا لم تكن لدينا الثقة بالنفس، فلن يثق شعب أفغانستان بنا وبمستقبله. وذلك أمر سيقوض أي عملية للمصالحة.

أنا على وشك الانتهاء من إلقاء بياني. بعد أيام قليلة سنعقد جميعا وبمعية الكثيرين اجتماعا في لاهاي. ولن يكون الاجتماع مؤتمرا للمانحين، بل تظاهرة سياسية لتقديم الدعم والإعراب عن الالتزام. وآمل أن يوفر مؤتمر لاهاي طاقة جديدة واستعدادا مشتركا ليس لإعادة النظر في ما اتفقنا عليه من أولويات، بل لإبداء الاستعداد لتنفيذها واستخدام مواردنا بصورة مرنة ومنسقة. وأرى أن مؤتمر لاهاي محك لاختبار إرادتنا السياسية. وهو فرصة لنبدد أجواء التشاؤم واليأس، ونشمر عن سواعد الجد، وندعم التوجهات الإيجابية التي نشهد نشوءها الآن في أفغانستان.

ولنتفادى جميعا الانطباع بأننا نناقش ما يمكن أن نفعله بشأن أفغانستان. يجب أن نناقش ما يمكن أن نقوم به مع الأفغان. فإذا شعروا بأن مناقشة تجري في مكان ما بشأنهم – وليس معهم – فإننا سنكون بذلك قد أهنا على نحو بالغ إحساسهم بالكرامة وبامتلاك زمام المبادرة. والإحساس بامتلاك زمام المبادرة أمر حاسم، سواء لهيبة الحكومة في نظر جمهورها، أو لثقتها بنفسها، وفي آخر المطاف، لنجاحنا في إلحاق الهزيمة بالتمرد.

الرئيس: أشكر السيد إيدي على إحاطته الإعلامية وعلى هذا التقرير الشامل.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية الشاملة والعملية والمثيرة للاهتمام بشأن الحالة في أفغانستان.

ويذكر بأن الممثل الخاص للأمين العام أوجز، خلال آخر إحاطة إعلامية قدمها إلى المجلس، المعايير الرئيسية التي أعرب عن أمله في أن تنفذها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في غضون ستة أشهر. وشمل ذلك وضع معايير محددة لقياس فعالية المساعدة، وتعزيز آليات الحكومة لمكافحة الإرهاب، وتحديد نوع قوة الشرطة المطلوب إنشاؤها، وتصميم برنامج للإصلاح الزراعي، وتحسين العلاقة بين باكستان وأفغانستان.

ونود أن نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على دورها الهام في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. فقد قادت البعثة جهود المجتمع الدولي، إلى جانب حكومة أفغانستان، لإعادة بناء البلد وتعزيز أسس السلام والديمقراطية الدستورية. وندرك أن مهمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ليست سهلة، غير أنه ينبغي الثناء على الممثل الخاص وموظفيه على مضيهم قدما بحزم في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ولاحظنا ما ورد في التقرير المعروض علينا (S/2009/135) من تحديات خطيرة في أفغانستان، غير أن بعض التقدم قد أحرز أيضا. ونشيد بأفغانستان حكومة وشعبا وبالمجتمع الدولي أيضا على ما بذل من جهود حثيثة.

ونرحب بالانتخابات المقبلة التي تشكل المشهد السياسي في البلد وترسمه. ونحيط علما بقرار اللجنة المستقلة للانتخابات تأجيل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، ونلاحظ أن هذا الأمر قد يستمر في إثارة ردود فعل متفاوتة. وتشجع أوغندا إجراء عملية انتخابية سلسة وشفافة نعتقد أنها ركيزة لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. وبينما يستعد البلد للانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجرى في آب/أغسطس، يجب بذل

قصارى الجهود لكفالة الهدوء والاستقرار في أفغانستان. وينبغي أن نعتبر المصالحة في ما بين الأفغان من جميع أطياف الرأي عنصرا هاما لعملية سياسية شاملة تتجاوز نطاق الانتخابات.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الأمنية الخطيرة في أفغانستان اليوم. فقد استمرت الحالة الأمنية في التدهور مع وقوع السكان المدنيين ضحايا لها. ولا يزال استتباب الأمن عنصرا رئيسيا لإحراز التقدم في جميع المجالات بأفغانستان. ونرحب بالنهج المتكامل الذي يتبعه المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان لكفالة استخدام الموارد المدنية والعسكرية على نحو أكثر اتساقا وفعالية. ولا يزال علينا بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين من الهجمات.

كما نؤمن بأنه على الصعيد الإقليمي، ينبغي لحكومة أفغانستان بدعم من المجتمع الدولي، أن توجد سبيلا لإشراك أصحاب المصلحة الإقليميين في استراتيجية أمنية إقليمية شاملة. وبالتالي، نرحب بالإعلان المشترك بشأن التعاون الثنائي الذي جرى توقيعه مع باكستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ باعتباره خطوة هامة إلى الأمام.

ومن الضروري إضفاء ما يكفي من طابع مؤسسي على سيادة القانون بغية كفالة الأمن والاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل. ونحث الحكومة على أن تعالج بفعالية تلك المسائل التي لا تكتفي بتقويض مصداقية مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية في أفغانستان فحسب، بل تؤثر أيضا على ثقة الشعب بالمؤسسات الحكومية والعامة.

إن الحكومة سوف تحتاج إلى زيادة الدعم من المجتمع الدولي في عملية بناء المؤسسات، بدلا من الإلحاح نحو إصلاحات سريعة. ونرحب بما جاء في التقرير ومفاده أن حملة استئصال المخدرات التي قامت بها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي قد أسفرت عن نتائج إيجابية. ومهما يكن عليه الأمر، فمع استمرار الفقر الكاسح، أي حل طويل الأجل، لا بد له من أن يتناول، في جملة أمور، المصادر البديلة للدخل لمن يستبد بهم الفقر والمنغمسين في تجارة المخدرات.

وقد بينت الإحاطة الإعلامية أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية تتطلب نهجاً عملياً. وإن السلم والاستقرار الدائم في أفغانستان سيتحقق بصورة أسرع بعد النتائج الملموسة التي تحققت في إدارة الحكم، وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والانتعاش الاقتصادي والتنمية. لذلك من المهم استخدام الموارد بطريقة منسقة وشاملة لتمكين أبناء أفغانستان من تحمل المسؤولية عن مستقبلهم.

إن أوغندا تناشد المجتمع الدولي حشد جهوده لتمويل وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المتفق عليها وذلك بإيصال المساعدة بطريقة منسقة ومتزايدة من خلال الميزانية الوطنية. وندعو حكومة أفغانستان إلى القيام بدورها وتحقيق تقدم في تعزيز المؤسسات ووضع آليات مساءلة لنيل ثقة المجتمع الدولي كي يلتزم بتقديم المزيد من المساعدة في الجهود الجارية.

وإذا ما أريد لمساعينا المشتركة في أفغانستان أن يُكتب لها النجاح، من الحتمي أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان الموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها. لذلك نناشد المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة خاصة دعم البعثة في جهودها الرامية إلى إعادة بناء أفغانستان. وفي هذا الصدد نؤيد تأييداً تاماً تجديد ولاية البعثة.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد كاي إيدي على عمله وعلى تحليله الصريح

والوافي للحالة في أفغانستان وعلى عرضه للتقرير الاعتيادي للأمين العام.

إننا نشعر بقلق شديد إذ أنه على الرغم من الجهود التي تقوم بها السلطات الأفغانية والوجود العسكري الدولي، ما فتئت تتدهور الحالة الأمنية في ذلك البلد. وتتزايد زيادة مطردة الأنشطة الإرهابية التي يمارسها أفراد طالبان والقاعدة وغيرهم من المتطرفين الذين تقوض أنشطتهم أسس هياكل الدولة الأفغانية وتعرقل عملية الاستقرار والانتعاش. وثمة قلق شديد ناشئ عن سيطرة الإرهابيين من الناحية العملية على مجموعة كاملة من المناطق في أفغانستان وتشكيلهم لأجهزة سلطة موازية في تلك الأراضي. واليوم وأكثر من أي وقت مضى على الإطلاق من المهم لهياكل الدولة الأفغانية والوجود العسكري الدولي أن تعمل بصورة مشتركة على عكس مسار الحالة الأمنية السلبية.

إن روسيا تدعم الأنشطة التي تقوم بها القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والتي تنفذ على أساس الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن. ومساهمتنا العملية في هذه الجهود تتمثل في تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع (الناتو) فيما يتعلق بنقل الإمدادات غير العسكرية عبر الأراضي الروسية للكتائب العسكرية الأجنبية في أفغانستان. وفي الأيام القليلة الماضية ومن خلال الطريق الشمالي وصلت أول شحنة من الإمدادات إلى كابل.

وفي سياق الصراع المسلح مع طالبان هناك قلق شديد إزاء استمرار حالات الوفيات بين السكان المسالمين نتيجة عمليات الوجود العسكري الأجنبي. وفي رأينا أن الاتفاق المبرم بين الناتو ووزارة الدفاع الأفغانية بشأن تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب يمثل خطوة هامة في منع وقوع هجمات عشوائية جديدة.

ونتشاطر تقييم الأمين العام في تقريره ومؤداه أنه سيكون هذا العام عاماً حاسماً بالنسبة لأفغانستان نتيجة الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المخطط إجراؤها في آب/أغسطس، وورقة الاقتراع المقبلة هامة بشكل خاص لإحداث تغيرات ديمغرافية وتطوير مؤسسات للدولة بصورة مستدامة. ونأمل من بعثة الأمم المتحدة، كما فعلت في السنوات السابقة، أن تدعم بالكامل عملية الانتخاب.

إن إجراء الانتخابات بصورة ناجحة سوف يوفر من دون شك فرصاً جديدة لتعزيز المصالحة الوطنية في أفغانستان. وما برحنا مقتنعين بأن هذه العملية، بما في ذلك الأخذ في الحسبان الزخم المتمثل في الحالة العسكرية والسياسية في البلد، لا بد من تنفيذه بتقيد صارم بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) والمتعلق بنظام الجزاءات المفروض على طالبان. وأي محاولات للتعامل مع المتطرفين المتورطين بجرائم حرب ووضعهم بصورة تدريجية في السلطة ستنطوي على المزيد من زعزعة الاستقرار.

وعلى الرغم من النجاحات الأخيرة التي تحققت في التصدي لخطر المخدرات في أفغانستان، لا بد من زيادة الجهود المشتركة لمكافحة المخدرات. وهذا ملحُ بشكل خاص حيث أن الاتجار بالمخدرات لا يزال أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهابيين.

إن بلدي يدعم بقوة الكفاح ضد خطر المخدرات الأفغاني الذي ينفذ على مختلف المستويات. وفي بداية هذا الأسبوع وخلال الزيارة التي قام بها وزير خارجية روسيا إلى كابل، سيرجي لافروف، وقعنا اتفاقاً حكومياً دولياً بين روسيا وأفغانستان بشأن التعاون في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ ذلك

الاتفاق سوف يمكننا من زيادة الجهود المشتركة بين روسيا وأفغانستان لمكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات.

ونعتقد أنه لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يقتضي الأمر الاستخدام الكامل للمنظمات الإقليمية التي أظهرت فعاليتها في العمل في هذا الميدان. وهذه تشمل على سبيل المثال، منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. وتعزيز الأمن لمكافحة المخدرات ومحاربة الإرهابيين حول الدولة الأفغانية لن يمكننا فقط من إضعاف تمويل المتطرفين على نحو كبير بل سيحقق أيضاً الاستقرار بسرعة في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها.

ونتوقع توفير حافز سياسي ذي مغزى لتناول المهام الآنفة الذكر بعقد المؤتمر الخاص المعني بأفغانستان في موسكو بتاريخ ٢٧ آذار/مارس برعاية منظمة شنغهاي للتعاون. ونشعر بالامتنان للأمين العام للأمم المتحدة على استعداده للمشاركة في ذلك الاجتماع.

ونؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لمدة أثني عشر شهراً. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور مركزي في تنسيق الجهود الدولية لتحقيق التسوية بعد انتهاء الصراع في مجال الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان.

وروسيا مهتمة في تحويل أفغانستان إلى دولة ديمقراطية ومستقرة ومزدهرة. وقد عملنا على الترويج لذلك الهدف باتخاذ إجراءات عملية. وبفضل المساعدة التي يقدمها بلدنا تم إنشاء أكثر من ١٤٠ مرفقاً في ميادين الصناعة والهياكل الأساسية والنقل والاتصالات وفي ميادين أخرى تشمل تدريب الموظفين المهنيين، يجري الاضطلاع بمشاريع مشتركة حالياً. وتقدم روسيا للشعب الأفغاني الصديق المساعدة الإنسانية وسوف نواصل تقديم تلك المساعدة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الممثل الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلامية المثيرة للاهتمام التي قدمها عصر اليوم. قبل سنة مضت وفي هذه القاعة ناقش المجلس الحاجة إلى قيادة قوية لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان ورحب بتعيين السيد إيدي. وقام المجلس بعد ذلك بتحديد الأولويات لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وأناط بها دوراً تنسيقياً أقوى في الجهود الدولية في البلد. ونحن نثمن عاليا جهود السيد كاي إيدي والموظفين المتفانين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونود أن نؤكد لهم دعمنا القوي.

حينما ننظر إلى الحالة في أفغانستان، فإننا نميل إلى رؤية الكأس على أنها نصف فارغة. ولكن علينا أن نعترف بأن تقدما ثابتا يتم إحرازه على الرغم من التحديات المضنية. وفي إشارة إلى مجرد عينة من الخطوات الإيجابية التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نرى التحسن الذي طرأ على التنسيق المدني والعسكري، والانخفاض المستمر في إنتاج الخشخاش، وتجدد الزخم في إصلاح الشرطة ووزارة الداخلية. وقد أشار السيد إيدي إلى العديد من التطورات الإيجابية الأخرى.

بيد أن الإقرار بهذا التقدم لا يعني بأي حال أننا نستطيع أن نتراخى في سعينا، بل علينا أن نضاعف من جهودنا لأجل التركيز على التحديات الخطيرة، لا سيما تحسين الوضع الأمني وتعزيز القدرات الأمنية الوطنية. وللتصدي لتلك التحديات، لا بد من تعزيز التنسيق بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية، مع التركيز القوي على ملكية الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، استعرضت حكومات كثيرة استراتيجياتها بغية البحث عن أفضل السبل لمساعدة أفغانستان. وعينت حكومات عديدة، من بينها

اليابـان، ممـثلين خاصـين لتقـديم المـساعدة إلى أفغانـستان وباكستان بغية التنسيق مع الشركاء الآخرين ومناقشة السبيل إلى الأمـام مـن منظـور النـهج الإقليمـي، ولتنـاول أفغانـستان والمنطقة المجاورة ككل في سياق متكامل. إننا نرحب بتلك الإجراءات، حيث أنها تعكس الالتزام المتنامي والمستمر من المجتمع الدولي بالاستقرار في أفغانستان.

وفي هذا السياق، نرحب بالمؤتمر الدولي القادم بشأن أفغانـستان الـذي سـينعقد في ٣١ آذار/مـارس، والـذي ستستـضيفه الأمـم المتحـدة ويفتتحـه الأمـين العـام، وبرئاسـة الممثـل الخـاص إلى جانـب حكـومتي أفغانـستان وهولنـدا. ويحدونا الأمل أن يوفر المؤتمر فرصة للبلدان المهتمة لكي تتشاطر استراتيجياتها وتتفق على مستقبل جهودها المشتركة. وأنا واثق بأن المؤتمر سيؤكد الدور الأساسي للممثل الخاص للأمين العام في تنسيق جهود الأطراف الفاعلة الدولية في الميدان من أجل بلورة استراتيجية مشتركة.

وستكون الانتخابات الرئاسية الحدث السياسي الأهم خلال هذا العام. ويعتبر نجاح الانتخابات المقبلة أساسيا من أجل توطيد السلام والديمقراطية في أفغانستان. ومما يسعدنا أن عملية تسجيل الناخبين قد جرت بطريقة سلسة، ونحن نحيي ما بذل من جهود وما اتخذ من قرارات من جانب السلطات والشعب في البلد. وعلينا أن نضمن أن تكون العملية الانتخابية بأسرها نزيهة وسلسة وموثوقا بها، وأن تكون المشاركة الشعبية فيها على أوسع نطاق ممكن، وأن تجري تحت إشراف مراقبين دوليين. إننا نحترم الخيار الحصيف للشعب الأفغاني ونثق بأن الممثل الخاص سيكون جاهزا لتقديم المشورة والدعم اللازمين.

وعند مناقشة الاستراتيجية، فإن البعد الإقليمي يشكل عاملا هاما. فاستقرار أفغانستان وازدهارها يعتمدان على استقرار جيرانها، مثل باكستان وبلدان وسط آسيا.

ويسر اليابان أن تستضيف اجتماع فريق أصدقاء باكستان الديمقراطية ومؤتمر الجهات المانحة لباكستان في منتصف نيسان/أبريل. وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في تقديم الدعم إلى المنطقة ككل على المستويين السياسي والمالي.

وإذ تبدأ مرحلة حاسمة بالنسبة لمستقبل أفغانستان، فإن اليابان ملتزمة بأن تواصل دعمها القوي لجهود ذلك البلد. ولكي نواصل بثبات تنفيذ تعهدنا بمبلغ بليوني دولار وهو التعهد الذي قطعناه في باريس، ونستجيب للاحتياجات العاجلة لأفغانستان، سوف نصرف مبلغا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار قبل نهاية هذا الشهر، بما في ذلك دعم الانتخابات وتقديم مساعدة توازي رواتب أفراد الشرطة، البالغ عددهم ٨٠ ٠٠٠ لمدة ٦ أشهر، وذلك استجابة للاحتياجات الملحة لإصلاح الشرطة.

إنـني أتفـق مـع الممثـل الخـاص علـى أن الاسـتقرار لا يمكـن أن يـضرب جـذورا بـدون تنميـة اقتـصادية وبنـاء للقـدرات. ولـذلك، سـاعدت اليابـان في بنـاء الهياكـل الأساسية، بما في ذلك شق أكثر من ٦٥٠ كيلومترا من الطرق، وافتتحت مؤخرا مبنى للركاب في مطار كابول الدولي. وتعطي اليابان الأولوية للزراعة والتنمية الريفية. كما أعطينا أولوية للتعليم، كما أشار الممثل الخاص، وكان من بين نتائج دعمنا بناء وترميم ٥٠٠ مدرسة وتدريب ١٠ ٠٠٠ مـدرّس. وأسـتطيع أن أؤكـد للمجلـس أن مساعداتنا لا تقتصر على مجالات معينة. ونحن نعتزم توسيع نطاق مساعداتنا في هذه الميادين.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على الدور الهام للأمم المتحدة في أفغانستان. وبينما يتركز الاهتمام الدولي على البلد، فإن التوقعات بالنسبة لدور الأمم المتحدة أصبحت أكبر من أي وقت مضى. وقبل بضعة أشهر، زادت الدول الأعضاء الموارد لبعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بهدف تنفيذ دورها المعزز. ونحن نتطلع إلى تحقيق التقدم الملموس في البلد، ذلك التقدم الذي ييسره تنسيق البعثة والقيادة القوية للممثل الخاص.

إن اليابان، بوصفها البلد الرائد في ما يتعلق بأفغانستان في المجلس، يسعدها أن تقدم مشروع قرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة ١٢ شهرا إضافية. ويحدونا خالص الأمل أن يعيد المجلس تأكيد دعمه الذي لا يتزعزع لبعثة الأمم المتحدة من خلال اعتماد مشروع القرار خلال الأيام القليلة القادمة.

السيد ماير - هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم. إننا نثمن عاليا التزامه الشخصي، الذي تجلى مجددا اليوم، وروح القيادة التي يتحلي بها على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أرحب بالممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين إلى طاولة المجلس.

إننا نؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدنا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة ١٢ شهرا إضافية بغية إنجاز التنفيذ الكامل لولايتها من جميع جوانبها.

بالنسبة لأفغانستان، ستكون الانتخابات التي ستجري في آب/أغسطس خطوة هامة للغاية، بل في الواقع خطوة أساسية في العملية الديمقراطية لبناء الدولة. وللمرة الأولى تتحمل السلطات الأفغانية المسؤولية الأساسية عن تنظيم الانتخابات. إننا نرحب بإنجاز عملية تسجيل الناخبين بنجاح، ومن الأهمية بمكان أن تكون الانتخابات عملية نزيهة وشفافة وموثوقا بها، وأن يكون لبعثة الأمم المتحدة دور هام في تحقيق ذلك.

كما أن جهود الإصلاح المبذولة في مجال الحوكمة تكتسي أهمية بالغة، ونود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص الذي لفت انتباهنا اليوم إلى هذه التطورات الإيجابية. ويمكن للإصلاحات في وزارة الداخلية والشرطة الوطنية أن يكون لها تأثير إيجابي في التصدي لعدد من التحديات الخطيرة للأمن في الميدان، بما في ذلك تهيئة مناخ أمني إيجابي للانتخابات، واحترام سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وجهود مكافحة المخدرات. وتعكف النمسا حاليا على دراسة إمكانية المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون مع الشرطة وإزالة الألغام.

ومن بين التطورات الهامة التي أشار إليها تقرير الأمين العام (S/2009/135) وكذلك الممثل الخاص الانخفاض في زراعة الخشخاش. ونود أن نشيد بالسلطات الأفغانية وبمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تحقيق هذا الإنجاز الذي يحتاج إلى المزيد من التوطيد. كذلك نرحب بتكثيف أنشطة القوة الدولية لتقديم المساعدة الأمنية في مكافحة تصنيع المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وما زال إنتاج الأفيون في أفغانستان يشكل تحديا، ومن الواضح أنه مرتبط بالحالة الأمنية وبظاهرة الفساد. ومن المهم بصفة خاصة تأمين استدامة سبل العيش البديلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي التصدي للبعد الإقليمي لإنتاج المخدرات وتجارتها. ويجري التصدي لذلك، في جملة أمور أخرى، من خلال ''استراتيجية قوس قزح''، وهو برنامج تدعمه حكومة بلدي.

والتعاون الإقليمي أساسي لتحقيق الاستقرار في البلد. وينبغي أن يشارك في هذه العملية جميع جيران أفغانستان. إننا نرحب بالاتجاه الإيجابي الجديد في التعاون الاقتصادي والسياسي، لا سيما العلاقات المتجددة بين أفغانستان وباكستان، ونشجع بعثة الأمم المتحدة على تقديم دعم إضافي للتعاون الإقليمي وفقا لولايتها.

إننا نتشاطر الشواغل التي جرى التعبير عنها إزاء الحالة الأمنية المتدهورة في أفغانستان وإزاء زيادة حدة الصراع، على الأقل في بعض المناطق. وتأثير الصراع على المدنيين يشكل قلقا خاصا. وتشكل العناصر المناوئة للحكومة أخطر تهديد على السكان المدنيين في أفغانستان. وتزيد الهجمات على المنظمات غير الحكومية والعاملين في الحقل الإنساني حالة المدنيين سوءا. ويساورنا أيضا قلق بالغ إزاء الهجمات الأخيرة التي وقعت على المدارس. ويتعين أن يكون في صدارة الأولويات منع وقوع الهجمات على الأطفال، وخاصة القضاء على استهداف الفتيات. كما أن من بواعث القلق الشديد تجنيد الطالبان المستمر للأطفال واستخدامهم لهم كمفجرين انتحاريين ويلزم وضع حد له.

ونرحب بالجهود الجدية التي بذلتها القوات الموالية للحكومة خلال الأشهر الماضية للحد من تأثير عملياتها على المدنيين وبتعزيز التعاون مع الحكومة الأفغانية في هذا الصدد. ونرجو أن تكون تلك الجهود فعالة في الحد من الخسائر بين صفوف المدنيين. وستكون لزيادة الجهود من أجل تقليل خسائر المدنيين إلى أدنى حد أهمية حاسمة في هذا الصدد.

ونقدر العمل الذي تقوم به وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة ونرى أن جانبا هاما من عمل البعثة يتمثل في تكليفها برصد حالة المدنيين وتنسيق الجهود لكفالة حمايتهم والمساعدة في الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز المؤسسات الوطنية، وبخاصة مؤسسة القضاء، وتقديم الدعم الكامل لأعمال اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ويتعين في إقامة العدل أن يولى اهتمام خاص لمسألة حقوق الإنسان، بما في ذلك تحسين أوضاع المحتجزين.

وقد طرأت في الشهور الأخيرة، كما أشار البعض اليوم، زيادة في العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الموجّه ضد النساء العاملات في الشرطة والمجالس البلدية والحكم المحلي. وواضح أن هذا الاتجاه مثير للقلق بالنظر إلى الانتخابات المقبلة. ولدينا اقتناع بضرورة أن تعامل حقوق المرأة على سبيل الأولوية في أفغانستان، ومن ثم أيضا في ولاية الحماية الموكولة إلى البعثة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس دعم النمسا الكامل للالتزامات المقطوعة في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويلزم أن نتضافر في العمل معا لتمكين البعثة من أداء مهمتها الحرجة في تنسيق الأنشطة المدنية الدولية في أفغانستان على نحو فعال. ولا بد من الاعتراف بأن ما قاله الممثل الخاص في هذا الموضوع اليوم كان له وقع كبير؛ ومن الواضح أن للتنسيق أهمية خاصة. وتزداد أهمية التنسيق في الوقت الذي تزيد فيه التطورات المالية بوجه عام صعوبة تقديم المساهمات الدولية عن ذي قبل.

ويلزم أيضا أن نعزز تملك الأفغان لزمام أمورهم عن طريق بناء القدرات واستكمال الجهود التي يبذلها سكان أفغانستان أنفسهم، لأن ثمة شيء واحد يبدو واضحا لا لبس فيه: وهو أن كل ما يتعهد المجتمع الدولي بعمله لا بد من القيام به في تعاون وثيق للغاية مع أفغانستان وشعب أفغانستان ومن أجلهما.

السيد إلكن (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الممثل الخاص كاي إيدي على إحاطته الإعلامية الشيقة والشاملة. كما أرحب بزميلنا السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان.

ونعرب عن تقديرنا الشديد للدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة أفغانستان. كما نعرب عن تأييدنا الكامل للمساعي التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا الاتجاه.

لا تزال أفغانستان اليوم تمر بفترة حرجة. وتبرز هذه الفترة إلى الصدارة كلا من التحديات والفرص، وهي محددة في الواقع تحديدا جيدا في تقرير الأمين العام (S/2009/135). ونتفق تماما مع ما جاء فيه من ملاحظات وتوصيات.

والواقع أنه ليس هناك تفاوت كبير داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بما يلزم عمله لتحقيق أهدافنا المشتركة في أفغانستان. ولكننا لم نصل حتى الآن إلى حيث نريد أن نكون. ولذلك، يلزم بذل جهود متسمة بالإصرار والتضافر على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. وبالنظر إلى الفترة الحرجة التي تنتظرنا وإلى التوافق العريض في الآراء بشأن الطريق الذي ينبغي سلوكه، حان الوقت الآن للارتقاء إلى مستوى الحدث وتحقيق الآمال التي تعقدها علينا أفغانستان.

ولا يغيبنّ عن بالنا دائما في أثناء ذلك أن أي تدهور آخر في هذا البلد ستكون له آثار ضارة واسعة النطاق تمتد إلى خارج أفغانستان. ولذلك يجب ألا تنال منا الانتكاسات التي تحدث بين الحين والحين ويجب أن نكون دائما على بيّنة مما يمكننا وما ينبغي علينا تحقيقه بشكل جماعي. ويجب أن نفعل ذلك على نحو يعزز كذلك آمال وتوقعات الشعب الأفغاني. وينبغي ألا ننسى في نهاية المطاف أن السلام والاستقرار سيكونان دائما هدفا بعيد المنال ما لم نكسب قلوب الشعب الأفغاني وعقوله.

وفي هذا الصدد، ثمة حاجة أكيدة للأخذ بنهج شامل، يجمع بين الأمن والإدارة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهذه الجوانب جميعها مترابطة، ومن ثم فإن المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية جديرة منا بالاهتمام الخاص على قدم المساواة: التنمية الاقتصادية الشاملة التي تحدث تأثيرا ظاهرا على أوضاع الشعب المعيشية؛ ووجود قوة عسكرية وشرطية أفغانية قوية تتصدر الجهود وتؤكد امتلاكها زمام أمن الدولة؛ والمصالحة الوطنية الشاملة التي توطد السلام والاستقرار في البلد؛ وإقامة نظام حديث للتعليم والعدل تحقيقا للفعالية في محاربة التطرف بجميع أنواعه.

علاوة على ذلك، في المستقبل المباشر، سوف تتسم الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شهر آب/أغسطس أيضا بأهمية بالغة. وينبغي أن تساعد تلك الانتخابات العملية الديمقراطية في هذا البلد بدلا من أن توجِد انقسامات جديدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يعد للانتخابات إعدادا جيدا وأن يُضطلع بها على نحو من الحرية والنزاهة. وغني عن القول أن للأمم المتحدة دورا هاما تؤديه في هذا الصدد، ونؤيد جهود البعثة وصولا إلى تلك الغاية.

وبالمثل، لا بد أيضا من التعاون الإقليمي لإنجاز أهدافنا في أفغانستان. وفي ضوء التطورات المبشرة الأخيرة في هذا السياق، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين أفغانستان وباكستان، ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي ويساعد التعاون الإقليمي والمساعي المشتركة التي تبذلها تلك البلدان.

وتركيا بوصفها بلدا تربطه بالمنطقة روابط خاصة تسهم وستواصل الإسهام في تحسين الحالة في أفغانستان بكل الطرق المتاحة لها. فبالإضافة إلى دعمنا المستمر للقوة الدولية للمساعدة الأمنية والمساعدة الكبيرة التي نقدمها في إعادة الإعمار من خلال فريقنا لإعادة إعمار المقاطعات في ورداك، يجري القيام ببرنامج واسع النطاق متعدد الأوجه للمساعدة. وفي هذا السياق، ضاعفنا في عام ٢٠٠٨ ما تعهدنا بتقديمه على سبيل المساعدة الإنمائية لأفغانستان إلى ٢٠٠ مليون دولار. ومن ثم سنركز على المزيد من المشاريع الظاهرة ذات الأثر المباشر، من قبيل إنشاء جامعة جديدة، وبناء مستشفى حديث للتدريب والأبحاث، وتعبيد الطرق في كابول.

وقررنا أن نسهم بمبلغ ١,٥ مليون يورو في الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني. وسوف يستمر

برنامجنا الحالي للتدريب، سواء في تركيا أو في ورداك، المصمم لدعم الشرطة الوطنية الأفغانية. كما أننا سنسهم بمبلغ مجموعه ٥ ملايين دولار للانتخابات في أفغانستان.

علاوة على ذلك، في إطار جهودنا المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي، ترمي العملية الثلاثية الأطراف المشتركة بين تركيا وباكستان وأفغانستان إلى المساعدة على توثيق العلاقات والتعاون بين هذه البلدان لما فيه فائدة الجميع. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استضافت تركيا أول مؤتمر قمة ثلاثية بمشاركة من رئيسي أفغانستان وباكستان، وكانت ذروته إعلان أنقرة. وأنشئ فريق عامل مشترك في مؤتمر قمة أنقرة للعمل على مختلف مشاريع التعاون. وعقد مؤتمر القمة الثلاثية الثاني في اسطنبول في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد قطعت هذه العملية شوطا بعيدا ونحن ملتزمون بمواصلتها. وفي هذا الإطار، نعتزم استضافة مؤتمر قمة ثالث.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن فشل أفغانستان أمر لا يمكن تصوره. فلا مفر من أن ننجح، ونحن واثقون من أننا سنفعل. والواقع أن الإحساس بالهدف والتفاني حول هذه الطاولة وداخل المجتمع الدولي بصفة عامة يعطينا ما يكفي من الأسباب للتفاؤل. ونرى أيضا أن الاجتماعات الرفيعة المستوى المقرر عقدها في موسكو وفي لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر ستتيح لنا فرصا ممتازة للبرهنة على إرادتنا والتزامنا الجماعيين من جديد.

إن تركيا لأكثر من مستعدة وراغبة في الانضمام إلى هذا المسعى ولأن تضطلع فيه بنصيبها العادل. وبعبارة أخرى، لن نتوقف عن مد يد المساعدة للشعب الأفغاني الشقيق في نضاله من أجل النهوض ببلده. فهو جدير بعد كل هذه العقود من الصراع بأن يعيش في ديمقراطية وسلام ورخاء واستقرار. ولدينا ثقة كاملة في تصميم الشعب الأفغاني ومرونته وحكمته في نضاله لتحقيق هذا الهدف.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين في توجيه الشكر للسيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أرحب بوجود زميلنا الممثل الدائم لأفغانستان في هذه الجلسة.

إن التقارير واضحة. فالوضع في أفغانستان لا يزال يشكل مصدرا للقلق الكبير على المستويين الأمني والسياسي وفي الميدان الاقتصادي. وبالرغم من التعبئة التي لم يسبق لها مثيل من جانب المجتمع الدولي دعما للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان، لا يزال تحقيق السلام والاستقرار بعيد المنال. وقد أدرك مجلس الأمن ذلك تماما خلال المهمة التي اتسمت بالأهمية، والتي اضطلع بها هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. إن جسارة ووقاحة المتمردين وتصاعد الهجمات الانتحارية أمور تمثل تحديات ينبغي التصدي لها، ولا سيما في الوقت الذي يستعد البلد لإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2009/135)، فقد ازداد عدد الحوادث مقارنة بالسنة الماضية بنسبة ٤٢ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وبنسبة ٧٥ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مما يمثل اتجاها سلبيا بعكس ما تسعى لتحقيقه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تنظيم انتخابات موثوق بها ولا يمكن الاعتراض عليها في الوقت الذي يهدد انعدام الأمن والخوف باستبعاد جزء كبير من السكان من العملية الانتخابية، حيث لم يتم إجراء أي تعداد للسكان حتى الآن. ولذلك، ينبغي أن تعمل الطبقة السياسية في أفغانستان بأسرع ما يمكن على تنظيم، وقبل كل شيء تحقيق، المصالحة الوطنية، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحوار السياسي. وقد التزمت الحكومة الأفغانية، من جانبها، فعلا

بهذا النهج عن طريق إجراء حوار مع المتمردين المعتدلين المستعدين لاحترام دستور أفغانستان والتخلي عن العنف وقبول القواعد الديمقراطية.

ونعرب عن ترحيبنا الشديد بتلك الجهود النبيلة. وينبغي أن نشجع الحكومة في كفاحها ضد الفساد، وهو السرطان الحقيقي الذي ينتشر في صميم نظام الحكم السياسي والاقتصادي، والذي سيعرقل أية جهود تهدف إلى تحقيق الإنعاش إذا لم يتم استئصاله. كما يجب أن نهنئ الحكومة على القرار الذي اتخذته بتنظيم إجراء الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس، بالرغم من أن هذا القرار لم يكن هينا بالنظر إلى المخاطر الكبيرة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبتعزيز مستويات القوات الدولية لإعطاء زخم لقدرات القوات الأفغانية من أجل تأمين العملية الانتخابية والتمكين من إجراء حوار مع المعارضة في مناخ تسوده الثقة.

ويستحق الوضع الاقتصادي في أفغانستان بالمثل اهتماما خاصا. وندعو إلى اتباع نهج متّسق في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. إن التقدم المحرز في تراجع زراعة الخشخاش – وهو العنصر الرئيسي للاستراتيجية – وآفاق القطاع الزراعي، من الأمور المشجعة بالرغم من تواضعها. وندعو المانحين، وكذلك الشركاء الدوليين، إلى تعبئة أموال إضافية للمساعدة على التصدي للتحديات التي تواجه القطاعات ذات الأولوية، من قبيل الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية. ومع ذلك، يجب اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان أن تستفيد التنمية ورفاه الشعب الأفغاني من تلك المساعدة.

ولا يزال يشكل الوضع الإنساني في أفغانستان مصدرا للقلق. ونرحب بالتدابير التي اتخذت بالفعل لمعالجته، بما في ذلك إنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان، تدعمه خطة عمل إنسانية توضع قريبا موضع التنفيذ. وبالمثل، نحث مرة أخرى المجتمع الدولي على زيادة تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة الشعب الأفغاني على التغلب على أزمة الغذاء وتخفيف معاناته.

ولا يزال الشاغل الرئيسي الآخر يتمثل في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي، والتمييز ضد النساء والبنات، اللائي لا يزال وضعهن هشا. وندعو إلى التنفيذ الصارم لخطة العمل بشأن السلام والمصالحة والعدالة.

أخيرا، من الجدير بالذكر أن نشير إلى الأهمية الكبيرة التي يمثلها التعاون الدولي والإقليمي في أفغانستان. ويتضح ذلك من الاتفاق المبرم مع أوزبكستان للتزود بالكهرباء، ومن مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المقبل الذي سيعقد في إسلام آباد في نيسان/أبريل، والذي سينظر في المشاريع المختلفة ذات الأولوية في أفغانستان. وفي ما يتعلق بالتعاون السياسي، نرحب بالرؤيا الجديدة المعتمدة مع باكستان في مكافحة التطرف والإرهاب، ونشير إلى الحاجة إلى إجراء حوار مع الجماعات المعارضة.

وفي ما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نعيد تأكيد دورها الحاسم، الذي يجب أن يكون من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. ولذلك السبب، فإنه من أجل أن تضطلع البعثة بمواصلة مهمتها بنجاح، نؤيد تمديد ولايتها، كما أوصى بذلك الأمين العام.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد إيماننا بالدور الرئيسي الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة لاستعادة السلام في أفغانستان ولضمان تحقيق الإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء الوطني في ذلك البلد.

السيد بوي ثي جيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في التقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2009/135)، وإلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الهامة التي تتضمن آخر المستجدات بشأن الوضع في أفغانستان. كما أرحب بالسفير تانين في المجلس.

منذ ما يزيد على سبع سنوات من الإطاحة بنظام طالبان، ظهرت إلى الوجود أفغانستان جديدة. وبفضل تلاقي الجهود الوافرة التي يلتزم ببذلها المجتمع الدولي وقدرة الشعب الأفغاني على التكيف، فقد أحرز بعض التقدم في عدد من المجالات، بما يبشر بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية لاحقة في تنسيق أنشطة الأمن، وإحكام الرقابة على إنتاج الخشخاش، وزيادة الناتج الزراعي، وتنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتعاون مع العالم الخارجي، وفي المقام الأول مع البلدان المجاورة.

ومع ذلك، لا يزال يساورنا القلق العميق إزاء التدهور المستمر للسلام والأمن والصعوبات الشديدة التي يواجهها السكان في أفغانستان، وعلى الأخص كما يتبين من أن سنة ٢٠٠٨ كانت أعنف سنة منذ عام ٢٠٠١، وذلك بوقوع خسائر أكبر في الأرواح وبالمعاناة التي حلّت بالشعب الأفغاني، ولا سيما النساء والأطفال. ذلك بالإضافة إلى التحديات الكثيرة الأخرى التي يرد وصفها في تقرير الأمين العام.

ولذلك، نتشاطر الرأي القائل إنه لا يمكن أن يوجد حل عسكري خالص لهذه التحديات. وبدلا من ذلك، المطلوب التوصل إلى نهج متكامل ورؤية شاملة، يتضمنان العديد من العناصر الرئيسية. وفي ذلك الخصوص، نشاطر الأمين العام الكثير من النقاط التي أثارها في تقريره، والتي أثارها أيضا الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الإعلامية،

ونود أن نشدد على أنه، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، من الضروري ضمان التنفيذ الفعال، بموجب ملكية الشعب الأفغاني، للاتفاق الخاص بأفغانستان، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، ولا سيما الاستراتيجية الإنمائية الوطنية في أفغانستان التي تحدد الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية بوصفها مجالات ذات أولوية. علاوة على ذلك، فإن تحسين الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والخدمات التعليمية، ينبغي أن تظل من بين الأولويات الرئيسية للحكومة الأفغانية. وفي تلك العملية، من المهم أن يتم توفير المساعدات الضرورية للسلطات الأفغانية والشعب الأفغاني لتعزيز قدرتهما ومشاركتهما الاستباقية في صنع القرارات وفي تنفيذ المشاريع والبرامج، بما يساعد على زيادة فعالية المعونات.

وفي الميدان السياسي، فإن المصالحة، بالرغم من أنها ليست غاية في حد ذاتها، من الضروري أن تصبح جزءا من عملية سياسية شاملة في أفغانستان. وندعو قادة أفغانستان إلى أن يجعلوا تحقيق السلام والاستقرار السياسي في بلدهم محورا لجميع حساباتهم، وأن يتغلبوا على الانقسامات في ما بينهم وينبذوا العنف وينهضوا بالحوار والتعاون بما يفيد المصالح المشتركة للبلد.

وبما أن هذا العام هو اختبار حاسم لأفغانستان حيث من المقرر إرجاء الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس، فإننا نرحب بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الدعم للبلد. ونشيد بالمؤتمرين الخاصين المقبلين بشأن أفغانستان اللذين سيعقدان في موسكو ولاهاي. ونحيط علما على نحو خاص بالتعاون الإقليمي الذي جرى تعزيزه مؤخرا لدعم تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في أفغانستان – ولا سيما استئناف المبادرات الإقليمية مثل عملية مجلس السلام (الجيرغا) – لأننا مقتنعون بأن التحديات في أفغانستان متداخلة ومترابطة في طبيعتها وتستدعي قيام

الشركاء الإقليميين بدور أكبر والإسهام أكثر في السعي لإيجاد حل شامل ومستدام.

ونؤكد مجددا دعمنا للدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق الأنشطة المدنية الدولية في أفغانستان. وتتطلع الجمعية العامة والدول الأعضاء فيها إلى أن تحقق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المزيد من التقدم على أرض الواقع بعد التخصيص الحسن التوقيت لمزيد من الموارد المالية والبشرية والأمنية للبعثة في عام ٢٠٠٩. ونؤيد تقديم البعثة المساعدة التقنية، بناء على طلب السلطات الأفغانية، في الانتخابات الهامة المقبلة، ومواصلة التنسيق مع سائر الجهات المانحة الدولية والوكالات والمنظمات لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل البعثة تكثيف تعاونها مع حكومة أفغانستان، وكذلك مع المنظمات والجهات المعنية، لتنفيذ ولايتها.

ونؤيد تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة ١٢ شهرا أخرى لكي تتمكن من القيام بواجباتها في ظل الحالة الراهنة. ونرحب أيضا بجميع التدابير والخطوات التي يجري اتخاذها لتفادي سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، الذين هم المستفيدون النهائيون من عملية السلام.

لقد آن الأوان لكي يتحمل الشعب الأفغاني المسؤولية عن مستقبله. ومع تجدد الدعم الإقليمي والدولي، نتوقع أن تُجرى الانتخابات الرئاسية المقبلة في بيئة آمنة، حرة ونزيهة، مما يمهد السبيل لاستعادة ما يستحقه البلد من سلام وأمن. ونتمنى بصدق لشعب أفغانستان وحكومتها كل النجاح في تلك العملية التي تقف فييت نام، من جانبها، على أهبة الاستعداد للإسهام فيها بصورة إيجابية وبناءة.

السيد ليو تشن من (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الممثل الخاص إيدي على إحاطته الإعلامية.

اليوم، وبعد أكثر من سبع سنوات من الحرب، تجد أفغانستان نفسها أمام مفترق طرق جديد. لقد اجتذبت التطورات في ذلك البلد اهتمام العالم. فمن ناحية، استمرت الحالة الأمنية في التدهور مما يسبب خسائر مادية كبيرة ويؤدي إلى تزايد حدة الأزمة الإنسانية. ومن ناحية أخرى، زاد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من اهتمامه وإسهاماته فيما يتعلق بأفغانستان.

لقد أكد المجتمع الدولي من جديد في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه الماضي دعمه لإعادة إعمار أفغانستان والدور التنسيقي الأساسي للأمم المتحدة في مساعدة البلد. وعلى الرغم من الصعوبات الحالية والمستقبلية التي تواجهها أفغانستان، فليس لدينا أي سبب لفقدان الثقة. فانتخابات هذا العام ستكون حدثا رئيسيا في الحياة السياسية للبلد. ومؤخرا، أكدت اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان من جديد تاريخ ٢٠ آب/أغسطس موعدا للانتخابات الرئاسية. ونرى أن الشعب الأفغاني لديه من الحكمة ما يكفي لمعالجة المسائل المتعلقة بالانتخابات على النحو المناسب، وليزيد، عن طريق الانتخابات، من التماسك الاجتماعي ويحسّن من فعالية عمل الحكومة.

ومن الأهمية بمكان ضمان بيئة آمنة لإجراء الانتخابات. ويحدونا الأمل في أن زيادة إعداد القوات من البلدان المعنية سيساعد على التخفيف من توتر الحالة الأمنية في أفغانستان. ونأمل أيضا، بمساعدة من المجتمع الدولي، في أن تستمر قوات الأمن الأفغانية والشرطة الوطنية في أفغانستان في تعزيز قدراتها لكي تتمكن قريبا من تحمل المسؤولية الجسيمة المتمثلة في المحافظة على الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي.

وبيّنت التجربة أن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكنها عكس مسار الحالة في أفغانستان. فعلى المدى الطويل، لا بد من تشجيع مختلف المجموعات والفصائل العرقية على تحقيق المصالحة من خلال الحوار. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأطراف المعنية أن تحرص على الحد من الخسائر في صفوف المدنيين عند تنفيذ عمليات عسكرية.

وقد اقترح الممثل الخاص إيدي والحكومة الأفغانية اتباع نهج متكامل واعتماد تدابير هادفة مختلفة في مناطق مختلفة في أفغانستان من أجل الاستجابة للمخاوف الأمنية بفعالية. وسيتم التركيز على تطوير الاقتصاد في المناطق الشمالية والغربية من البلد حيث استقر الوضع نسبيا، بينما سيتم التركيز على تعزيز الأمن في المناطق الجنوبية والشرقية.

ونرى أن تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الجنوبية والشرقية من أفغانستان أمر لا يقل أهمية عن استقرار الحالة الأمنية، وخصوصا أن زراعة خشخاش الأفيون تتركز في تلك المناطق. ولا يمكن أن تشهد زراعة خشخاش الأفيون مزيدا من الانخفاض إلا من خلال تكثيف الجهود لتطوير زراعة محاصيل بديلة وتعزيز النمو الاقتصادي، وبالتالي القضاء على الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار الاجتماعي في البلد. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة دعمه للإنتاج الزراعي في أفغانستان.

وبمبادرة من بعض البلدان، سيُعقد مؤتمر دولي بشأن مسألة أفغانستان في لاهاي في ٣١ آذار/مارس للبحث في اتجاه مستقبل التنمية في البلد. ونتمنى للمؤتمر النجاح، ونأمل في أن تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن مسائل مثل استقرار الحالة الأمنية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وأن ترسم طريقا واضحا للمرحلة المقبلة من العمل في مساعدة أفغانستان. ولاحظنا أيضا أن البلدان الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ستعقد اجتماعا في موسكو. نتمنى النجاح لذلك الاجتماع أيضا.

ونؤيد استمرار الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لأفغانستان، ونؤيد تمديد الولاية الحالية للبعثة لمدة عام آخر. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم المساعدة إلى أفغانستان قدر استطاعتنا.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالممثل الخاص إيدي في المجلس اليوم وأن أشكره على إحاطته الإعلامية. وتود حكومة بلدي أن تعرب عن امتنانها العميق له على جهوده في المساعدة على تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وما زالت قيادته والتزامه حاسمين لتنفيذ الولاية الموسّعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونهنئه ونهنئ موظفي البعثة ونقدم لهم دعمنا الكامل.

أود أيضا أن أرحب بالسفير تانين اليوم، وأن أؤكد له التزام الولايات المتحدة بأفغانستان مستقرة وآمنة وباستمرار تعاوننا.

تضطلع الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجميع المساهمين الآخرين بأدوار مهمة في جعل أفغانستان أكثر أمنا والمساعدة في بناء قدرات حكومتها وتعزيز نظامها القضائي وتوسيع الفرص الاقتصادية. وتؤيد حكومة بلدي بقوة قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق جهود الإغاثة الدولية وتحسين التعاون بين العمليات المدنية والعسكرية.

كما نرحب بما قررته الجمعية العامة من توفير لاحتياجات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان من الموارد البالغة الأهمية واللازمة بغية الوفاء بولاية البعثة. وشكلت خطوات هامة الموافقة على ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٩ التي تبلغ ١٦٨ مليون دولار والموافقة للبعثة بتعيين ٤٣٧ موظفا جديدا وبتوسيع مقر البعثة ليضم أربعة مكاتب جديدة هذا العام. ولكن يتعين أن ننجز المزيد من العمل معا.

وحكومة بلدي تحث الأمم المتحدة على التعجيل بعملية تمويل البعثة وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم موظفين ذوي كفاءة عالية للمساعدة في ملء هذه المناصب الشاغرة. والدور الذي تضطلع به البعثة دور بالغ الأهمية، وبطبيعة الحال، نحن نؤيد بقوة تجديد ولاية البعثة.

وأود أن أتطرق لعدة مسائل طرحت في تقرير الأمين العام (S/2009/135). وتتفق الولايات المتحدة مع الاستنتاج الذي مفاده أن مشكلة زيادة نشاط طالبان وانتشار التطرف في المنطقة لا يمكن حلهما بالوسائل العسكرية وحدها. والمساعدة المدنية أمر بالغ الأهمية لإحراز النجاح في أفغانستان. ولذلك نحن نشعر بالتشجيع لتشكيل الفريق العامل المعني بالنهج المتكامل، ونتطلع إلى أن نسمع عن إحرازه النجاح في إيصال المعونة واستكمال عمليات تقييم الاحتياجات.

وتنظر الولايات المتحدة إلى الانتخابات المقبلة بوصفها الحدث الاستراتيجي الرئيسي في أفغانستان هذا العام. ونحن نؤيد إجراء انتخابات مفتوحة ونزيهة ويتمكن فيها الشعب الأفغاني من اختيار قادته بالذات، وبعيدا من التخويف. ونقدر الجهود التي تبذلها لجنة الانتخابات المستقلة لأفغانستان، والأمم المتحدة، والمانحون الدوليون، وقوات الأمن، وأجهزة الأمن الأفغانية لمجابهة التحديات الصعبة في الإعداد لعملية التصويت المقبل. وتؤيد الولايات المتحدة قرار لجنة الانتخابات بإجراء الانتخابات في ٢٠ آب/أغسطس بغية زيادة نزاهة عملية التصويت وشفافيتها وشمولها إلى أقصى حد. ونناشد زعماء أفغانستان التوصل إلى حل داخل إطارهم الدستوري ويكفل استمرار حكومتهم وشرعيتها واستقرارها خلال عملية الانتخابات.

ويجب أيضا أن نمضي بشكل عاجل نحو كفالة التمويل السليم للانتخابات. وقدمت لجنة الانتخابات ميزانية تبلغ ٢٢٤ مليون دولار لتوفير الموارد اللازمة لعملية التصويت. ونحن نناشد المانحين الوفاء بتعهداتهم في أقرب وقت ممكن.

ولن يحرز أي تقدم مستدام في أفغانستان مهما كان عدد القوات التي تنشر أو كمية الأموال التي تنفق إذا لم نحرز تقدما كبيرا بشأن زيادة قدرات البلد للحكم الرشيد. وفي المقام الأول، يجب أن تتخذ تلك الإجراءات حكومة أفغانستان وشعبها. ولكننا سنواصل العمل بالترافق معهما لتقديم الدعم المستمر في هذا المجال.

وما زال الفساد أحد الشواغل الأولية للشعب الأفغاني. فهو يؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى المساعدة في بناء حكومة نزيهة وعادلة وتقدم الخدمات لجميع المواطنين على قدم المساواة، وبدون اعتبار لثروتهم أو ارتباطاتهم. ونحن بحاجة إلى أن نشهد إحراز تقدم من جانب الحكومة الأفغانية في مكافحة الفساد، وبسط سلطة الحكومة المركزية، وتعزيز الحكومات المحلية، وإيجاد الفرص الاقتصادية.

كما نشارك الشواغل التي طرحت في التقرير حيال تدهور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من الضرر الذي تلحقه القوانين والممارسات التمييزية بالنساء والأطفال. ومع أننا نشعر بالتشجيع من الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان، فإننا نتفق اتفاقا تاما على أنه ما زال يلزم القيام بالكثير من العمل. وقامت الولايات المتحدة بتدريب أكثر من ٣ ٠٠٠ امرأة أفغانية كمعلمات خلال العام الماضي، وما زلنا ندعم التعليم العالي للنساء من خلال برامجنا في جامعة كابول. كما أننا نساعد في تدريب أكثر من ٢٢ ٠٠٠ امرأة للمساعدة في إجراء الانتخابات المقبلة. ونرحب بآراء الممثل الخاص بشأن

سبل تحسين تعاون البعثة والمجتمع الدولي مع الحكومة الأفغانية بغية الوفاء باحتياجات النساء والفتيات من التعليم والرعاية الصحية وإيجاد الفرص الاقتصادية والعدالة وتوفير الفرص للقيادة.

ونحن نشعر بالتشجيع من توقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاحتمال حصول المزيد من الانخفاض في زراعة الخشخاش في عام ٢٠٠٩، وهو انخفاض حاد يصل إلى نسبة ٣٠ في المائة، وفقا لهذه التقديرات الصادرة عن الأمم المتحدة. ولكن خطر المخدرات في أفغانستان ما زال كبيرا بشكل غير مقبول. وهو سيتطلب التزاما طويل الأجل على السواء من جانب حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في التصدي لهذا التحدي. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من تدهور الأحوال الأمنية في الجنوب، حيث يسيطر التمرد الآن وحيث تزرع الآن نسبة ٩٨ في المائة من الخشخاش في أفغانستان.

ولا بد أن أتناول مسألة وقوع الخسائر بين المدنيين. والولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي وشركاؤنا في التحالف يشعرون بأسف عميق لوقوع أي خسائر في أرواح المدنيين. وتتخذ القوات الدولية في أفغانستان تدابير غير عادية لتجنب وقوع خسائر بين المدنيين، مما يشكل تناقضا صارخا مع طالبان، التي تهاجم المدنيين عمدا وتعرض حياتهم للخطر. وأصدرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كانون الأول/ديسمبر الماضي توجيها يهدف تحديدا إلى تقليص عدد الخسائر بين المدنيين الناجمة من عمليات القوة الدولية. وأود أن أشدد على أن هدفنا هو تجنب وقوع الخسائر. وحينما تحصل حوادث قد تنطوي على وجود مدنيين، تتحرك الأفرقة الأفغانية والدولية المشتركة بشكل عاجل للتحقيق في هذه الحوادث، ولتعويض الضحايا، عند الاقتضاء.

وأخيرا، نحن نقدر الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تولي الرئاسة المشتركة للمؤتمر الدولي المقبل بشأن أفغانستان الذي سيعقد في ٣١ آذار/مارس، إلى جانب حكومتي أفغانستان وهولندا. ونتطلع إلى التأكيد مجددا على توافق الآراء الدولي الواسع على دعم أفغانستان، على النحو المجسد في اتفاق أفغانستان لعام ٢٠٠٦، ونحن نتطلع على وجه الخصوص إلى إقامة حوار مثمر بشأن سبل تقديم المعونة بصورة أكثر فعالية بغية المساعدة في إنجاز أولويات الحكومة الأفغانية. وهذه الأولويات هي تحسين الأمن، وتحسين الإدارة وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي القوي.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازي فرنسا لأسر ضحايا الهجوم الذي أدى اليوم إلى مقتل عضو البرلمان الأفغاني داد محمد خان وأربعة أشخاص آخرين. وفرنسا تدين إدانة قوية هذا الاغتيال.

إن الممثل الدائم للجمهورية التشيكية سيدلي لاحقا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، بالطبع، تؤيد البيان. وفي هذه المرحلة، أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية.

وأود، على غرار ما فعله آخرون قبلي، أن أعرب عن امتناني للسيد كاي إيدي على إحاطته الإعلامية وخاصة على الجهود الدؤوبة التي بذلها منذ تعيينه في كفالة تحسين الاتساق الشامل لأعمال المجتمع الدولي في أفغانستان وتحت إشراف الأمم المتحدة. وبدأت هذه الجهود تأتي أكلها.

وأكد المجتمع الدولي مجددا وبقوة على دعمه لشعب أفغانستان وحكومتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في باريس. وسيوفر لنا مؤتمرا موسكو ولاهاي المقبلان فرصة للتأكيد مجددا على هذا الالتزام المشترك والدائم ولتقييم تنفيذ الالتزامات التي قطعت وتقييم الأولويات للأشهر المقبلة.

ويشكل هذان المؤتمران جزءا من الاتجاه العام لزيادة مشاركة المجتمع الدولي. وهذا الزخم أمر بذل الممثل الخاص جهدا كبيرا لرعايته بالإسهام بفعالية في تنفيذ النهج الشامل، الذي يجمع بين الجهود السياسية والأمنية وجهود التعمير والتنمية.

إنني أبرز بشكل خاص المسألة الأساسية المتمثلة في فعالية المعونة وتنسيقها، حيث أن التقدم المحرز ما زال للأسف غير واف. وأكثر المسائل الملحة في هذا الصدد هي الشفافية فيما يتعلق بالمعونة. وبغية ضمان تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمهمتها للتنسيق، لا بد أن تتمكن المنظمة من كفالة أن تكون هي والسلطات الأفغانية في موقف يمكنهما من أن تكون لديهما صورة شاملة وواضحة للجهود التي يبذلها جميع المانحين. وهذا أمر أشار إليه الممثل الخاص في وقت سابق.

ولا بد أن تظل الأمم المتحدة، من خلال ممثلها الخاص، رمزا لصوت المجتمع الدولي إلى السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني. وأحرز السيد إيدي النجاح في الاضطلاع بهذا الدور بطريقة محايدة. وتناول عددا من المواضيع الصعبة مثل الحكم الرشيد والفساد وحقوق الإنسان ومشكلة الضحايا المدنيين مع السلطات السياسية والديمقراطية والمجتمع المدني في أفغانستان ومع أصحاب المصلحة الدوليين.

وأود أن أؤكد مجددا مرة أخرى على ثقة فرنسا التامة بالسيد إيدي في الفترة المفضية إلى إجراء الانتخابات، وهي أمر بالغ الأهمية للمستقبل الديمقراطي للبلد.

وفي الواقع تشكل الانتخابات الرئيسية والتشريعية المقبلة خطوة رئيسية في عملية تولي الأفغان لملكية ديمقراطيتهم بالذات. وعلى جميع المسؤولين السياسيين الأفغان العمل على كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء البلد والمحافظة على الاستقرار والأمن خلال العملية الانتخابية. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في مساعدتهم، على المستويين التقني والسياسي على السواء.

ولكن ينبغي ألا تصرف هذه الانتخابات نظرنا عن المشاكل الملحة الأخرى التي تواجه أفغانستان. وقد وضع الممثل الخاص قائمة مقنعة بهذه المشاكل.

لقد أُحرز تقدم كبير في مختلف المجالات خلال السنة الماضية، وهو تقدم يحتاج اليوم إلى توطيد. ففي مجال الأمن، تم تعزيز الجيش الوطني الأفغاني بشكل كبير، وهو في وضع يتزايد استعدادا ليحل محل القوات الدولية.

تبقى الشرطة النقطة الضعيفة من المنظومة الأمنية. وقد بدأ السيد عطمار، منذ تعيينه وزيرا للداخلية، بعملية إصلاح عميق للشرطة، على المجتمع المدني دعمها من خلال مبادرات ترقى إلى مستوى التحديات. وفرنسا ملتزمة بالمشاركة بفعالية مع شركائها الأوروبيين في هذا المسعى.

لقد حصلت تطورات مشجعة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي برسم التأكيد، بما في ذلك مكافحة تحويل السلائف الكيميائية للهيروين، التي تشكل موضوع القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨).

إن الحالة في ميدان حقوق الإنسان مثار قلق جدي، ولا سيما بسبب تزايد الهجمات على وسائط الإعلام والمجتمع المدني. ولا يزال التقدم الكبير المحرز منذ عام ٢٠٠١ محفوفا بالمخاطر. وعلى السلطات، بمساعدة المجتمع الدولي، أن تكون أشد صرامة لضمان أن يعمل الصحافيون وممثلو المجتمع المدني في ظل ظروف تمكنهم من القيام بأنشطتهم بحرية وأمان.

أود أيضا أن أؤكد مجددا شواغلنا المتعلقة بمسألة الإصابات في صفوف المدنيين، التي – ويجب أن نشدد على هذه النقطة – تنتج بشكل أساسي عن هجمات متعمدة لحركة الطالبان ومجموعات متطرفة أخرى، تظهر استهتارها

التام بحياة البشر. وفي الوقت نفسه، تدرك فرنسا الحاجة إلى مواصلة الجهود الكبيرة المحرزة، إلى جانب شركائها وحلفائها، لتفادي الإصابات بين المدنيين.

لقد أكد مجددا رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد نيكولا ساركوزي، في مناسبات عديدة، الأولوية التي يمثلها الاستقرار في أفغانستان والمنطقة ككل بالنسبة إلى فرنسا. وخلال السنتين الماضيتين، عززت فرنسا إلى حد كبير التزامها العسكري في أفغانستان. ومن منطلق حرصنا على ضمان أن يكون لدينا نهج شامل، فقد عززنا أيضا بشكل كبير التزامنا المدني والسياسي منذ عام ٢٠٠٨. ولكن قبل كل ذلك، فإن عمق الأزمة الأفغانية، وتطور الالتزام الدولي، وتزايد أوجه الصلة بين المشاكل التي تؤثر على أفغانستان وجيرانها، عوامل قادت فرنسا إلى زيادة إدخال الأوجه الإقليمية للمشكلة في نهجها.

وفي ذلك السياق، عين رئيس الجمهورية، في ٢٦ شباط/فبراير، عضوا في البرلمان، السيد بيير لولوش، بصفته ممثله الخاص المعني بأفغانستان وباكستان. ويتسق هذا القرار مع اعتقاد فرنسا بأنه لا يمكن التعاطي مع أزمة أفغانستان بمعزل عن الحالة في المنطقة، وبشكل أساسي في باكستان. وتتمثل أولوياتنا في تعزيز انبثاق أفغانستان مستقرة ومزدهرة وديمقراطية، والمساهمة في إحلال الاستقرار في باكستان ديمقراطية، والحد من التهديد الإرهابي الذي أصبحت المنطقة مركزا له.

وبهدف إضفاء زخم سياسي على موضوع تعزيز التعاون الإقليمي، دعا وزير خارجيتنا، السيد برنارد كوشنير، أفغانستان والدول المجاورة لها والشركاء الرئيسيين في التعاون من المجتمع الدولي إلى اجتماع وزاري في فرنسا، عقد في لا سيل سان - كلو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وشاركت الأمم المتحدة في رئاسته. ونرحب بالإرادة التي أظهرتها أفغانستان والدول المجاورة لها خلال هذا الاجتماع، لإحراز تقدم ملموس بهدف تعزيز تعاونهم في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، وتطوير تعاون اقتصادي إقليمي. ونأمل أن تساهم الاتجاهات الإيجابية في العلاقات بين أفغانستان وباكستان في إحراز نتائج ملموسة خلال المؤتمر الإقليمي المقبل للتعاون الاقتصادي في إسلام أباد.

وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة) أن تواجه عدة تحديات العام القادم. وسيتطلب ذلك دعمنا الكامل. ولذا، أرحب بالاقتراح بعقد اجتماعات لمجلس الأمن كل ثلاثة أشهر. إن ذلك سيمكن المجلس من توفير متابعة أكثر فعالية لتنفيذ البعثة للولاية الموكلة إليها، وبالتالي من تقديم دعم أكثر فعالية لعمل الممثل الخاص.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكر السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على تقديم آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في ذلك البلد (S/2009/135)، وعلى ملاحظاته المتعلقة بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، على حضوره هذه الجلسة.

تجد المكسيك أن عملية الانتخابات التي ستجري في شهر آب/أغسطس القادم في أفغانستان هي تحد كبير وفرصة لتحقيق السلام، وحل سياسي لنزاع يدور منذ ما يربو على ثماني سنوات حتى الآن. وينبغي للانتخابات أن تبشر بفصل جديد للمصالحة الوطنية ولتعزيز السيادة والديمقراطية في أفغانستان.

لذلك السبب، فإننا ندعم عمل اللجنة الانتخابية المستقلة، ونأمل أن تجري الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة

وشفافة، في بيئة أمنية تضمن حقوق الشعب الأفغاني. وندعو منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما البعثة في أفغانستان، إلى مضاعفة جهودها والعمل مع اللجنة الانتخابية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والأطراف الأخرى للتشجيع على إجراء انتخابات ناجحة هذه السنة.

وتعتقد المكسيك أن ضمان أمن السكان في إطار سيادة القانون هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها أفغانستان في المدى القصير والمتوسط. والتقرير واضح جدا في هذا الصدد، مع أخذ تدهور الحالة في هذه المنطقة بعين الاعتبار، إلى جانب العنف الناتج عن التطرف الذي ينتشر في مناطق مختلفة. ومن المؤسف أن هناك تزايدا في أعداد الضحايا من السكان المدنيين، ونثق بأن تعاوننا أكبر بين القوات المسلحة الأفغانية والقوات الدولية سيتجسد في انخفاض الضرر الذي يصيب المدنيين وتحسن الحالة الأمنية العامة في البلد.

إننا نرفض مرة أخرى الإرهاب بجميع أشكاله وتعبيراته بشكل قاطع. وندين الهجمات على الأشخاص الأبرياء، ونعرب عن تعازينا لعائلات ضحايا الهجمات الإرهابية ولشعب وحكومة أفغانستان.

بالنسبة إلى المكسيك، فإن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والفئات الأكثر ضعفا من السكان، مثل الأطفال، أمر يستدعي الاهتمام باعتباره أولوية، طبقا لمعايير ومبادئ القانون الإنساني الدولي. ونعتقد بشكل خاص أنه ينبغي اتخاذ جميع التدابير لمنع تجنيد المجموعات المسلحة للأطفال، وضمان عودتهم إلى جو آمن.

علاوة على ذلك، نعترف بجهود حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للمضي نحو الأمام في نزع وتدمير الألغام، والأنواع الأخرى من المتفجرات ومخلفات الحرب في البلد. إلا أن هذه المنتجات لا تزال تمثل تهديدا جديا للسكان المدنيين. ولهذا السبب، ينبغي تقديم دعم إضافي إلى برامج نزع الألغام.

إننا نثني على الجهود التي تضطلع بها الحكومة لإصلاح مختلف الوزارات وقوات الشرطة، وللحد من الفساد ومكافحته. وتسهم هذه الجهود في التطبيع المؤسسي للبلد وفي بناء ثقة الشعب بسلطاته.

ومكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها مجال آخر يتسم بالأولوية بالنسبة لاستقرار أفغانستان. ونشعر بالامتنان لرؤية جهود الحكومة للحد من الإنتاج في العديد من المقاطعات تؤدي إلى نتائج إيجابية. وفي هذا المجال، فإن التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتركيز الإقليمي على المشكلة يتسمان بأهمية خاصة.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الولاية الملائمة لتقوم بدور في تنسيق مختلف الجهود بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في أفغانستان. والموارد الإضافية التي تمت الموافقة عليها للبعثة ستمكنها من تعزيز قدراتها المؤسسية وتوسيع تواجدها في عدة مناطق من البلد. ومن ثم، فإن إنشاء مكتب تابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جاء في الوقت المناسب، ونثق في أن البعثة ستواصل تعزيز أنشطتها في مجال حماية حقوق الإنسان.

والاستقرار في أفغانستان لا يتوقف على نجاح الإجراءات العسكرية والأمنية فحسب. ووفقا للأولويات الوطنية، ينبغي اتباع نهج شامل، من شأنه تعزيز بناء القدرات المؤسسية وتشجيع التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وينبغي أن يراعى في ذلك البعد الإقليمي لعدد من المشاكل التي تؤثر على البلاد.

والمؤتمران الدوليان اللذان سيعقدان في غضون أيام في لاهاي وموسكو لمناقشة الحالة في أفغانستان وصلتها بالدول المجاورة، برهان واضح على التزام المجتمع الدولي الثابت تجاه

البلاد. واستنادا إلى هذا النهج الشامل والسياق الإقليمي، يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل يتماشى مع الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد كاي إيدي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية وعلى كثر المعلومات الذي زود به المجلس بعد ظهر هذا اليوم. كما أرحب بحضور السفير تانين؛ ويسعدنا أن يكون بيننا اليوم.

تساند الأمم المتحدة الشعب الأفغاني بقوة منذ ثمانية أعوام في جهوده لبناء ديمقراطية دائمة وتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وتحقيق سلام مستدام. ولا تزال هناك تحديات اليوم، ويتوقع أن تشهد البلاد حالة أمنية صعبة في الشهور المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه تجاه أفغانستان وأن يعززه. واليوم، يقر وفد بلادي بالدور الرئيسي لاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان والأولويات التي تقررت في مؤتمر باريس باعتبارها الأساس لبناء السلام وتحقيق التنمية للشعب الأفغاني.

وكما قال الممثل الخاص، فإن الحالة في أفغانستان تتطلب اتباع نهج شامل ورؤية وطنية. وإلى جانب التدابير العسكرية، ينبغي أن يشمل ذلك تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية وفرص النمو الاقتصادي للسكان. ونعتقد كذلك أنه ينبغي أن يتملك شعب وحكومة أفغانستان العمليات الرامية إلى بلوغ تلك الغايات، كما ينبغي تعزيز الجهود الدولية لتحسين الظروف الأمنية وقدرات السلطات الأفغانية في تلك المجالات.

وستكون الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في آب/أغسطس خطوة أساسية نحو تعزيز الديمقراطية في أفغانستان، ويجب على المجتمع الدولي دعم تلك العملية والمشاركة فيها. ويرحب وفد بلادي بإنشاء مكتب، كجزء من المكون السياسي لبعثة الأمم المتحدة، للعمل مع الأطراف السياسية الفاعلة من أجل ضمان تهيئة مناخ مؤات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تتاح المشاركة فيها على نطاق واسع. ومن بين المؤشرات الإيجابية الأخرى، نرحب بالانخفاض المتوقع في إنتاج الخشخاش لعام ٢٠٠٩ والتقدم في إصلاح القطاع الأمني والتحسن المستمر في العلاقات السياسية بين أفغانستان وباكستان.

ويشعر وفد بلادي بالقلق إزاء ازدياد الخسائر بين المدنيين والهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمدارس واستخدام المدنيين كدروع بشرية. ونأسف، بصفة خاصة، لأن الأطفال ما زالوا ضحايا رئيسيين للصراع المتصاعد، ولأن الجماعات المسلحة ما زالت تسعى لتجنيد الأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة جهود أكبر لاعتماد تدابير لتقليل الخسائر بين المدنيين إلى الحد الأدنى، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقواعد الدولية لحقوق الإنسان وقراري مجلس الأمن ١٧٤٦ (٢٠٠٧) و ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وتود كوستاريكا أن يسجل ذلك الشاغل في مشروع القرار الجاري التفاوض عليه. فلا يمكن للمجلس أن يسمح بإضعاف بعثة الأمم المتحدة أو القوة الدولية للمساعدة الأمنية أو السلطات الأفغانية، بالتخلي عن الالتزام بحماية الضحايا المدنيين للصراع، وبخاصة ضحايا المتمردين. وفي مجال حقوق الإنسان كذلك، يثق وفد بلادي بأن جهودا أكبر سوف تبذل لحماية النساء ولتنفيذ السياسات الجنسانية الأخرى.

وختاما، فإننا ننوه بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي. ونتفق مع الأمين العام في أن تنسيق تلك الجهود تحت قيادة البعثة أمر لا غنى

عنه لبلوغ الأهداف المحددة في ولايتها. ونؤكد مجددا دعمنا للبعثة ونؤيد توصية الأمين العام بتجديد ولايتها لمدة ١٢ شهرا.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2009/135) وإلى الممثل الخاص إيدي على إحاطته الإعلامية اليوم، والتي رسمت صورة ندركها: حالة أمنية وإنسانية صعبة، لكن مع وجود بعض المؤشرات المشجعة على إحراز تقدم في مجالات مثل إدارة الانتخابات وأداء الوزارات الرئيسية ومكافحة المخدرات والتعاون المدني - العسكري.

كثيرا ما يقال إن كل عام هو عام حاسم بالنسبة لأفغانستان، وربما يصدق ذلك القول هذا العام أكثر مما هو معتاد، لأنه ليس أمامنا الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس فحسب، ولكننا نوشك هذا العام أيضا على مواجهة قضايا عديدة أخرى ستحدد ما إذا كنا سنمضي قدما في بلوغ أهداف المجتمع الدولي أم أننا سنستمر بذلك القدر غير الكافي الحالي من التقدم الجماعي.

إن إجراء انتخابات ناجحة وذات مصداقية سيكون أمرا حيويا لمستقبل أفغانستان. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن موعد آب/أغسطس، ونحث الزعماء السياسيين لأفغانستان على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طريقة الحفاظ على الاستقرار والأمن في الفترة التي تسبق الانتخابات، وهو ما يعني وجود حكومة مستقرة خلال تلك الفترة.

ويجب أن نتفادى استمرار حالة عدم اليقين والخلاف في كابول خلال ما قد يكون صيفا صعبا آخر في ظل التمرد في جنوب البلاد وشرقها. ويتعين الإعداد للانتخابات بطريقة سليمة لكفالة مصداقيتها. وقد أشار الممثل الخاص إلى الهيئات والآليات الجاري إنشاؤها لدعم العملية الانتخابية. ويشجعنا أن اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان تمكنت من استكمال عملية تسجيل الناخبين بنجاح وسلاسة نسبيا.

ثمة دور حاسم يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير الدعم الفني لتمكين الأفغان من إدارة تلك الانتخابات، وقدمت المملكة المتحدة تمويلا لذلك بقيمة أكثر من ١٦ مليون جنيه استرليني. ونتطلع إلى أن يساعد الآخرون في التصدي للعجز الحالي البالغ ١٠٠ مليون دولار في ميزانية الانتخابات.

إن تنسيق المساعدات وفعاليتها يشكل تحديا آخر يواجه أفغانستان هذا العام وهو أمر في صميم ولاية بعثة الأمم المتحدة. وتمت معالجة هذا الأمر في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص. ومن المهم بشكل حيوي أن تصبح المساعدة الدولية إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٩ أكبر من مجمل أجزائها. وقد أحطت علما بعناية بملاحظات السيد إيدي الساخرة إزاء المجتمع الدولي بسبب بعض إخفاقاتنا بهذا الخصوص، ولكننا نرحب بقرار المجلس المشترك للتنسيق والرصد بالتركيز على خمسة قطاعات وبجهود بعثة الأمم المتحدة لتحديد المشاريع ذات الأولوية وحشد دعم دوائر المانحين لها. والعمل الذي تضطلع به البعثة في تطوير قاعدة بيانات حكومية موحدة لتعقب المساهمات الدولية لا يقل أهمية عن ذلك. وحدث تحسن كبير في الآليات التي تحقق فعالية المساعدات خلال العام الماضي أو نحو ذلك، وقد أثنينا على العمل الذي يقوم به السيد إيدي وفريقه على ذلك الصعيد.

إن قدرتنا على مواصلة تنفيذ استراتيجية شاملة تعتمد إلى حد بعيد على تنسيق التعاون بين المجالين المدني والعسكري. وتشكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

أفغانستان همزة وصل بين ما يبذله المجتمع الدولي من جهود على الصعيدين المدني والعسكري والحكومة الأفغانية. وهذا ليس دورا يمكن الاضطلاع به بيسر على الدوام، ونحن على وعي تام بالتوترات التي توجد أحيانا، غير أنني أشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في هذا المجال، وبعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية والسلطات الأفغانية، من أجل تنفيذ نهج متكامل.

وفي ما يتعلق بالخسائر بين المدنيين، فإننا جميعا نشعر ببالغ الأسف كلما وقعت، ولا بد أن نواصل مناقشة المسألة بصراحة وشفافية. ولا شك في أن الأنباء عن وقوع خسائر بين المدنيين تؤثر على تصورات الجهد الدولي في أفغانستان، غير أنه يجب ألا يشك أحد في أن المشاركين في المجهود العسكري الدولي يبذلون جهودا حثيثة لكفالة عدم وقوع خسائر بين المدنيين، وقد قمنا بتشديد قواعد الاشتباك لتحقيق هذا الهدف. وعندما تقع الخسائر بالفعل، فإننا نحسن آلياتنا للتحقيق والإبلاغ.

وعلى النقيض من ذلك، وكما ذكر الممثل الخاص، يواجه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي في أفغانستان تمردا لا يعير أي اهتمام للخسائر بين المدنيين. فالمدنيون يستخدمون كدروع بشرية والهجمات المتعمدة التي يشنها المتمردون تستهدفهم بصورة متزايدة.

وعلى الرغم من جميع هذه التحديات، فإننا نتشاطر رأي الأمين العام وممثله الشخصي بأن هناك مبررات للتفاؤل. ومن بين تلك المبررات، كما قال السيد إيدي، التوقعات المتعلقة بإنتاج خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠٩، وهي توقعات تدعو إلى التشجيع. فإذا شهدنا، كما توقع ذلك بحذر، انخفاضا حادا في الإنتاج على نحو عام وازدياد عدد المحافظات الخالية من إنتاج خشخاش الأفيون، فسيكون ذلك إنجازا هاما.

ويكمن مبرر آخر للتفاؤل في زيادة الموارد المتاحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فطيلة فترة من الزمن، كانت هناك فجوة بين نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والموارد المتوافرة لتنفيذها. ويظهر من ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي أقرت في العام الماضي، أن تلك الفجوة قد سدت الآن، ونرحب بالوظائف الجديدة التي تم شغلها والمكاتب الإضافية التي تم فتحها.

غير أن ذلك يعني أيضا زيادة نطاق التوقعات المنتظرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان التي يؤمل منها أن تنجز أكثر من ذلك بكثير. ومثلما أوضحت ذلك، فإن مجالا هاما من ذلك الإنجاز قد بدأ بالفعل. ويتمثل الواقع في أفغانستان عام ٢٠٠٩ في أن جميع المشاركين في الجهد الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، سيتعين عليهم مضاعفة جهودهم. ونحن على ثقة بأن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في شخص كاي إيدي القيادة اللازمة للارتقاء إلى مستوى مواجهة ذلك التحدي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير المملكة المتحدة لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان خلال العام الماضي. فموظفو البعثة يقومون بعمل حيوي في ظل ظروف صعبة، ويمكنهم كما يمكن للشعب الأفغاني أن يعولوا على الدعم المتواصل من المملكة المتحدة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد كاي إيدي على إحاطته الإعلامية. وعلى نفس المنوال، أود أن أشيد بالسيد إيدي على قيادته الحازمة وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على التزامهم الصادق وعلى ما قاموا به من عمل مضن في ظل ظروف صعبة. كما أرحب بحضور السفير الأفغاني تانين.

تتشاطر كرواتيا الشواغل إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، التي يحاول فيها المتمردون والمتطرفون وغيرهم من المتشددين زعزعة استقرار مناطق كانت تنعم بالهدوء في السابق، ويعتمدون بصورة متزايدة على شن هجمات غير متكافئة وأساليب حرب متطورة. ويشكل الاستهداف المباشر للمنظمات الدولية والعاملين في مجال تقديم المعونة مؤشرا واضحا إلى نوع العدو الذي تواجهه الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ومثلما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/135)، فإن الخسائر بين المدنيين في معظمها نتيجة لأعمال العناصر المناهضة للحكومة، التي تتميز على نحو متزايد بعدم اكتراثها التام بأرواح المدنيين.

وهناك توافق عام في الآراء على أن هذا العام سيكون حاسما بالنسبة لأفغانستان من حيث الكثير من الجوانب. فالانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في آب/أغسطس، ستشكل اختبارا حقيقيا لإنجازات أفغانستان في مجال إرساء الديمقراطية. وينبغي أن تزيد الانتخابات من استقرار العملية الديمقراطية في البلد وتوفر أكبر دليل على مصداقيتها. ويسهم المجتمع الدولي بقسطه لكفالة إجراء انتخابات حرة وعادلة وشاملة وشفافة من خلال تقديم المساعدة التقنية الكافية، وتوفير المساهمات المالية وتحقيق مزيد من الأمن. ونرحب بانتهاء عملية تسجيل الناخبين، بما في ذلك في أكثر المحافظات اضطرابا، بدون وقوع أي حوادث كبيرة، ونعتبر ذلك خطوة إعدادية هامة في العملية الانتخابية.

ويرتبط الاستقرار في أفغانستان ارتباطا وثيقا باستقرار المنطقة ولا يمكن تحقيقه بدون تعاون حقيقي من جيرانها، لا سيما باكستان. وفي ذلك السياق، يثلج صدرنا تنشيط التعاون الاقتصادي الإقليمي للسماح باستعادة خطوط الإمداد بالطاقة والمياه التي تكتسي أهمية بالغة. علاوة على ذلك، يدل استئناف عملية مجلس السلام مع باكستان والاجتماع الذي عقدته اللجنة الثلاثية مؤخرا على تكثيف التعاون السياسي. ونأمل من مؤتمر التعاون الإقليمي القادم بشأن أفغانستان أن يواصل تعزيز العلاقات بين بلدان المنطقة ويثمر عن نتائج ملموسة وعملية. ونتطلع إلى المؤتمرين الدوليين بشأن أفغانستان اللذين سيعقدان في القريب العاجل بموسكو ولاهاي.

وبطبيعة الحال، ليس هناك أي حل عسكري صرف للمشاكل في أفغانستان، والحل بالتالي يجب أن يكون سياسيا. وفي ذلك الصدد، سيتعين علينا اتباع نهج شامل يجمع بين الأنشطة العسكرية والسياسية والإنسانية والإنمائية. وتقدر كرواتيا كثيرا ما يسمى بالنهج المتكامل الذي يروم زيادة فعالية استخدام الموارد المدنية والعسكرية في البلد. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن يكون بمقدورنا تصور التحديات والمشاكل والاحتياجات القائمة في كل جزء من أجزاء ذلك البلد المترامي الأطراف، ونشر الموارد المتوافرة بصورة تتسم بأكبر قدر من الفعالية والتوازن. كما ندعم تعزيز التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري استنادا إلى احترام الولايتين المختلفتين لكل منهما ووفقا للمبادئ التوجيهية الخاصة بأفغانستان بشأن التنسيق بين الأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والعسكري.

وفي ما يتعلق بتنسيق المعونة وكفالة فعاليتها باعتبار ذلك دورا من الأدوار الرئيسية التي ينبغي أن تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فإننا نحيي متابعة البعثة لبعض المعايير التي عرضها الممثل الخاص على المجلس في آخر إحاطة إعلامية قدمها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، خاصة في ما يتعلق بقاعدة بيانات حكومية موحدة تتضمن معلومات عن مساهمات المانحين. ونود أن يتم اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن بعض الأهداف الأخرى التي يمكن تحقيقها، لا سيما بشأن مسعى إنشاء آلية لإجراء مراجعة الحسابات على نحو مشترك بغية تحسين المساءلة على

الجانبين، وبشأن المعايير الملموسة المتفق عليها بصورة مشتركة لقياس الفعالية.

ويرحب بلدي بالتحسينات الجارية في أداء الجيش الوطني الأفغاني، التي تجسدت، من جملة أمور، في قدرته على تولي زمام الأمور بشأن المسؤولية عن الأمن في العاصمة، وفي بعض المحافظات. وبالنسبة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية، فإننا ندعم بقوة مشروع التنمية الذي يركز على المقاطعات. وأخيرا، نعتبر مكافحة الفساد جزءا هاما لا غنى عنه في جميع مساعي الإصلاح في أفغانستان، ونحن على ثقة بأن الجهود المتزايدة للوزير الجديد في ذلك الصدد ستعطي أُكلها قريبا.

وقد تلقت كرواتيا الدراسة الاستقصائية التقييمية السريعة لزراعة خشخاش الأفيون في فصل الشتاء في أفغانستان التي أصدرتها على نحو مشترك وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وترحب بتوقعات استمرار التراجع المحتمل لزراعة خشخاش الأفيون عام ٢٠٠٩، فضلا عن مواصلة ازدياد عدد المحافظات الخالية من زراعة خشخاش الأفيون. وبالإضافة إلى ذلك، ندعم بشدة جهود مكافحة المخدرات على الصعيد الإقليمي التي تعززها الاستراتيجية الخماسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ونرحب بمصادرة كميات كبيرة من السلائف الكيميائية في إيران وباكستان وقيرغيزستان من خلال تنفيذ القرار ١٨١٧ (٢٠٠٨).

وإذ تضع كرواتيا في حسبانها التحديات الإنسانية الهائلة في أفغانستان، فإنها ترحب بإنشاء فرع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان وإعداد خطة العمل الإنسانية. ونرحب بعودة عدد كبير من اللاجئين عام ٢٠٠٨، فضلا عن إنجاز البيانات الوطنية الأولى المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا.

ولا تزال حقوق الإنسان وسيادة القانون تشكل تحديا كبيرا في أفغانستان. وأود أن أقتصر هنا على ذكر مجرد مشكلتين من المشاكل الكثيرة القائمة منذ أمد طويل ولا تزالان تشكلان عبئا ثقيلا على البلد. ويشكل ترسخ الإفلات من العقاب على الممارسات التمييزية، لا سيما ضد النساء والفتيات – حتى لا نذكر سوى هاتين الفئتين – مثالا جيدا على ذلك. وندعم بقوة اتخاذ إجراءات حاسمة في ميدان سيادة القانون وحقوق الإنسان، ونعتقد جازمين بأن اتخاذ إجراء حازم في هذه المجالات سيسهم في تعزيز الظروف والتوجهات السالفة الذكر.

وترحب كرواتيا بقرار الجمعية العامة مضاعفة ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريبا بغية تمكينها من تنفيذ ولايتها المنطوية على تحديات. ونؤيد بشدة تمديد ولاية البعثة لعام آخر. كما ندعم الطلب المقدم إلى الأمين العام لكي يقدم بصورة أكثر تواترا تقارير بشأن المستجدات في أفغانستان، بما في ذلك المعايير الكافية لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وأخيرا، فإن كرواتيا بينما نقر تماما بالتحديات، تقف على أهبة الاستعداد من خلال وجودها العسكري ودعمها المالي لمواصلة التعاون مع الحكومة الأفغانية والشركاء الدوليين نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في ضمان وجود أفغانستان مستقرة وآمنة وسلمية.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بوصفي الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2009/135) الذي عرضه علينا السيد كاي إيدي، وأحيي ممثل أفغانستان الموجود بيننا. كما أشيد بالجهود والعمل المتميز الذي تضطلع به بعثة الأمم

المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بقيادة السيد إيدي من أجل إعمار هذا البلد الشقيق على الرغم من كل ما تواجهه هذه البعثة من تحديات أمنية.

إن كثيرا مما يحدث في أفغانستان اليوم تقع مسؤوليته على كاهل المجتمع الدولي الذي أهمل أفغانستان بعد انتهاء الحرب الباردة. فمن المؤسف أنه رغم كل ما كان يحصل في أفغانستان من مآس بسبب الحروب الأهلية منذ نهاية عام ١٩٩٠ إلى أواخر عام ١٩٩٦، أي خلال ست سنوات، لم يتحرك مجلس الأمن و لم يتخذ أي قرار لمحاولة وقف الحرب وإنهاء الاقتتال في هذا البلد.

يؤكد تقرير الأمين العام الذي أمامنا في الفقرة الثانية بأن صورة الوضع في أفغانستان تزداد قتامة. ويُرجِع التقرير ذلك إلى عدة أسباب أهمها انعدام الأمن وعدم ارتقاء الجهود الدولية والحكومية لمستوى تطلعات الشعب الأفغاني. ويخلص التقرير في هذا الشأن إلى نتيجة منطقية مفادها بأنه لا يمكن معالجة الوضع في أفغانستان بالوسائل العسكرية وحدها. ويؤكد على ضرورة وجود عملية سياسية ترتكز على مبدأ المصالحة الوطنية الشاملة. كما دعا إلى ذلك الرئيس كرازاي ومن قبله المجلس التشريعي ومعظم قيادات الشعب الأفغاني. ومن الضروري أن تكون العملية السياسية مصحوبة بجهد مواز في مجال التنمية من أجل توفير ظروف اقتصادية واجتماعية تضمن حياة كريمة لجميع أبناء أفغانستان تغنيهم عن اللجوء إلى وسائل الكسب غير المشروعة، ومنها الاتجار بالمخدرات، وتسهم في مكافحة الفساد، والقضاء على التطرف، وتمكّن الحكومة الأفغانية من استعادة ثقة السكان في قدرتها على تلبية حاجاتهم الأساسية. هذا يتطلب وجود التزام دولي قوي بدعم الاستراتيجية الإنمائية في أفغانستان.

إن ازدياد أعداد المسلحين، وتوسع تواجدهم في مناطق كانت مستقرة في السابق، وتدهور الأوضاع الأمنية، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وتفشي البطالة والفساد، كما ورد في الفقرة ٢٣ من التقرير، يؤكد أن الحل يتطلب معالجة شاملة لجميع جوانب المشكلة.

إن الهدف النهائي للمجتمع الدولي يجب أن يكون مساعدة الشعب الأفغاني في بناء دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة لأن محاربة التطرف ليس هدفا في حد ذاته، خاصة أن استعمال القوة لن يؤدي وحده إلى بسط الأمن والاستقرار، ما لم يُعزز بجهد مواز من الحوار الهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية مع جميع فئات الشعب الأفغاني المستعدة للحوار وقبول دستور البلاد كأساس للحكم.

رغم كل النداءات والبيانات الصادرة من السلطات الأفغانية والأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية، ما زالت قضية قتل المدنيين تشكل مصدر قلق كبير لوفد بلادي. ونشير في هذا الإطار إلى ما ورد في الفقرة ٦٦ حول زيادة معدل الإصابات بين المدنيين بنسبة ٤٠ في المائة للعام ٢٠٠٨، مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٧، والتي تتحمل القوات الدولية والأفغانية مسؤولية ٣٩ في المائة منها. ونؤكد إيماننا بأن تكرار هذه الأعمال لن يساعد في إحلال الأمن وتحقيق الاستقرار، بل من شأنه أن يؤجج مشاعر العداء لدى المواطنين، ويصب في النهاية في صالح المناوئين للحكومة.

تعرب ليبيا عن قلقها الشديد إزاء أزمة الغذاء التي قد يواجهها الشعب الأفغاني بسبب الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويُخشى أن تُفاقِم الأزمة المالية العالمية أزمة الغذاء في أفغانستان. ونعرب عن أسفنا الشديد لعدم الاستجابة الكافية للنداء الذي أطلقه نائب رئيس جمهورية أفغانستان والأمم المتحدة لتأمين مبلغ ٤٠٤ مليون دولار لمواجهة هذه الأزمة، ونأمل أن يتم الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأفغانية للتنمية، وأن يفي المانحون

بالتعهدات المالية التي أُعلن عنها في مؤتمر باريس المنعقد بتاريخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

أشار تقرير الأمين العام الصادر خلال شهر آذار/مارس الماضي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وحالات تعذيب وإساءة معاملة للمحتجزين، وادعاءات تتعلق بالاحتجاز التعسفي لمدد طويلة في أماكن الاحتجاز التي تديرها القوات الدولية، وعدم تمكين بعثة الأمم المتحدة من تقييم هذه الإدعاءات، ولم يرد في التقرير الأخير ما يفيد انه تم إحراز أي تقدم في هذا الصدد، بل يؤكد التقرير بأن السجون ومراكز الاعتقال في حالة من الإهمال. لذا يعرب وفد بلادي عن قلقه إزاء حالة السجون في أفغانستان وينادي باحترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

لقد تم تحقيق بعض التقدم في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بإزالة الألغام، ومكافحة المخدرات، والإعداد للانتخابات القادمة، ولكن هناك أوجه قصور خطيرة، رغم كل الجهود المبذولة والتعهدات، ينبغي الوقوف عندها وإعادة النظر فيها، والبحث عن أسبابها. ويشيد وفد بلادي بالتقدم المحرز في مجال التعاون بين أفغانستان وباكستان، ويؤكد على ضرورة تعزيز هذا التعاون، نظرا لما يوجد بين البلدين من روابط تاريخية وسكانية واقتصادية.

أخيرا، تؤيد ليبيا توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان، وتعزيز دورها في تنسيق الجهود الدولية، وضمان التمويل الكافي لها، وتمكينها من فتح مكاتب إقليمية لتعزيز أنشطتها، وخاصة في مجالات الحكم والعدل وحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على تولي رئاسة هذا المجلس لشهر آذار/مارس وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2009/135) بشأن الحالة في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لصديقي، السيد كاي إيدي، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها، هنا اليوم، وعلى قيادته المقتدرة لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد أحطنا علما بالنقاط الهامة والمقترحات التي قدمها والشواغل التي أثارها.

ويناقش مجلس الأمن الحالة في أفغانستان في مرحلة هامة. فبعد يومين يحتفل شعب أفغانستان ببداية عامنا الجديد. وبالتالي، فإننا نبدأ اليوم من أفق جديد يحمل لنا الأمل. وتوفر الاستعدادات لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية فرصة لتعزيز الشرعية والمصالحة الوطنية. فاستمرار انعدام الأمن في أجزاء من البلد يهدد تلك الأهداف ولكنه يضع هدفا واضحا نصب أعيننا في الأشهر القادمة أيضا.

لقد تزايد تركيز الاهتمام الدولي على أفغانستان، وهو أمر نرحب به. والأفغان سعداء بما حدث مؤخرا من استعراضات استراتيجية وتقديم للتوصيات، بما في ذلك المؤتمر المقبل الذي سيعقد في لاهاي في ٣١ آذار/مارس. ويحدونا الأمل في أن روح المشاركة الجديدة ستساعدنا على المضي قدما بطريقة بناءة وموحدة ومنسقة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك أفغانستان في العمل بتلك الروح. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، حققت أفغانستان قدرا من التقدم. ويمكننا مواصلة التقدم. فالأفغان مكرسون تماما لعملية ديمقراطية تحظى بالشرعية وتتصف بالشمول، ونحن نرى ذلك في المشاركة القوية في الحوار الوطني حول الانتخابات المقبلة. ويريد الأفغان أن

يضمنوا لمستقبل بلدهم أن يكون استمرارا لعملية التحديث السلمية التي بدأت في أوائل القرن العشرين.

ويتوق الأفغان إلى العمل مع المجتمع الدولي للقضاء على تهديد طالبان والقاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى. فحركة طالبان لا تشكل جزءا عضويا من المجتمع الأفغاني. إنها نتاج للعنف والمدارس الدينية عبر الحدود ولعمليات تلقين المبادئ الأجنبية التي تزعزع استقرار مجتمعنا. واليوم، لا تتجاوز نسبة من يرغبون في رؤية طالبان في السلطة ٤ في المائة فحسب.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يشعر بالتفاؤل حينما يتذكر دعم الأفغان للتدخل بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١. وقد رحب الأفغان بهزيمة الإرهابيين والمتطرفين الذين غزوا وطننا وأفسدوه. وطالما استمرت القوات الدولية في توفير السلامة والأمن والوعد بمستقبل ديمقراطي، سيظل الأفغان حلفاء أقوياء. ولكن الأفغان، في الوقت نفسه، تحفزهم الحاجة الملحة إلى التأكد من طي صفحة الأيام السوداء. ويظل الدمار الذي يجلبه الطالبان يذكرنا بآثار إهمال ما خلفته الحرب من دمار. وأكبر خطيئة في عصرنا هي نسيان أن ويلات الحرب تولد أفرادا يسيطر عليهم الغضب واليأس والتطرف.

ويقع على عاتق العالم واجب العمل لمنع طالبان والقاعدة من العودة إلى السلطة. وهو واجب أخلاقي كما هو عملي. فأخلاقيا، يمثل الاعتداء المروع على المدنيين في أي مكان، لا سيما على الأطفال والنساء، تهديدا للحرية في كل مكان. ومن الناحية العملية، فإن الإرهاب لا يعرف حدودا. والهجمات التي وجهتها المجموعات نفسها على نيويورك ولندن ومومباي وكابول تدل على أن التهديد في أفغانستان، هو في الواقع، تهديد عالمي. والعمل العالمي هو الرد على أي تهديد عالمي.

لقد أدرك الأفغان أهمية شراكتنا مع المجتمع الدولي. وأهم الإنجازات التي حققناها – الدستور، والانتخابات، والتحسينات في الجيش الوطني الأفغاني، والهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة – هي المشاريع التي حظيت بأقوى التزام دولي. فالتكريس الدولي يؤتي ثماره.

ولكن، تلك هي البداية فحسب، وفي المجالات التي حظيت باهتمام دولي أقل – كالشرطة الوطنية الأفغانية، والحوكمة، والفساد، والإصلاح القضائي – لم نحقق كل ما ينبغي تحقيقه. وفي أعقاب مؤتمر بون في عام ٢٠٠١، فإن النهج الدولي، الذي توخى اتباع نهج التدخل الخفيف لم يحقق سوى الحد الأدنى من الانخراط في أفغانستان. ولم تتحقق إعادة التركيز إلا منذ عهد قريب، ولذا لا يمكن توقع نتائج فورية. وبناء المجتمع الديمقراطي المستقر والمزدهر سيحتاج إلى الوقت بعد ما يزيد على ٣٠ عاما من الحرب. وتحقيق التقدم عملية لا تكتمل إلا بمرور الزمن. وبالتالي، يجب أن نستمر على الطريق، وما زال أمامنا عمل هام.

ويجب أن ينصب ذلك العمل على إعطاء الأولوية للدولة القادرة على الأداء وتحقيق الاكتفاء الذاتي، دولة تخدم الأفغان، حيث إن دولة الكفاءة في الأداء هي الدرع الأقوى ضد الإرهاب. ولا يمكن إلا لأفغانستان ديمقراطية مستقرة أن تضع حدا للإرهاب والدمار. وينبغي تعزيز الديمقراطية لا إضعافها.

ولتعزيز الدولة الأفغانية، لا بد أن تكون لدينا استراتيجية شاملة. واليوم، أود تسليط الضوء على بعض مجالات التركيز.

أولا، علينا أن نضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في آب/أغسطس. فمن شأن تلك العملية أن تشجع على حوار وقائي وشامل للجميع، مما يعزز شرعية المؤسسات التي أنشأناها بالفعل من خلال عملية بون.

ثانيا، ينبغي أن تظل الملكية الأفغانية منطلقا للجهود الدولية. ونحن ندرك أن المسؤولية النهائية عن بلدنا تقع على عاتقنا. وسنقوم بعملنا. ولذا ينبغي أن يستمر تنفيذ التنمية الاقتصادية ضمن إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان وأولويات باريس. ولا بد من ضمان توافر المعونة والخبرات بشكل فوري وتقديمها بشكل فعال وشفاف. وينبغي أن يصل كل قرش في أفغانستان إلى أيدي الأفغان. وعلينا أيضا أن نواصل بناء الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية لكي يتولى الأفغان دورا أكبر في مكافحة الإرهاب. كما ينبغي إيجاد رقابة أفغانية أقوى على العمليات المشتركة مع شركائنا الدوليين وتعزيز التركيز على منع وقوع الضحايا المدنيين.

ونود أن نشدد أيضا على أن المصالحة لا يمكن أن تتم إلا تحت قيادة الحكومة الأفغانية. وتسلم حكومة أفغانستان بأهمية الحل السياسي. ونحن نتفاوض مع تلك العناصر من طالبان التي لديها استعداد للمصالحة، ولكن يجب أن تجري أية محادثات من خلال الاحترام التام للدستور الأفغاني وأن يتم ذلك من موقع قوة.

ثالثا، يقدر الأفغان التركيز الإقليمي الجديد على تحدياتنا، الأمر الذي يحمي سيادة دولتنا. ونحن نرحب بالعملية الثلاثية الأطراف الجديدة للولايات المتحدة وأفغانستان وباكستان، التي بدأت مؤخرا في واشنطن، العاصمة، ونتطلع إلى زيادة التعاون في المستقبل. وسوف يكون جيراننا أول المستفيدين من استقرار أفغانستان، الذي يعني عددا أقل من اللاجئين، وتخفيضا للمخدرات، وزيادة في التجارة.

والأفغان، اليوم، يحدوهم الأمل في أن يواصل مجلس الأمن جهوده، التي تبلورت مؤخرا وأعيد تركيزها، لكي يتمكنوا من تثبيت أقدامهم بعد عقود من الحرب. وما زال الأفغان يتطلعون بأمل كبير إلى المجتمع الدولي ويوافقون تماما على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة دعما لحكومة أفغانستان.

وعلى الرغم من استمرار تحديات الإرهاب والعنف، والانتقادات، والإحباط والشكوك، فإننا نعرف تاريخنا الأكثر إشراقا. وقد بدأت أفغانستان رحلتها نحو التحديث منذ السنوات الأولى للقرن العشرين. ودستورنا الأول، المعتمد في عام ١٩٢٤، وفر التعليم العصري للجميع. وبحلول الستينيات، كنا قد حققنا المساواة في الحقوق للرجال والنساء. ثم بقي الأفغان وثابروا على مدى ثلاثة عقود من التدخل الأجنبي والحرب الأهلية الدامية وحكم الطالبان الوحشي. وإذا استطعنا أن نفعل كل ذلك، فبوسعنا أن ننجح في أفغانستان اليوم، لأن أفغانستان ما زالت ويمكن أن تكون وسوف تكون من جديد ملتقى طرق مسالم وديمقراطي في منطقتنا وعضوا مساهما في المجتمع العالمي. وبهذه الروح المشبعة بالتفاؤل نستهل عامنا الجديد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحتكم فرصة الكلام في هذا الموضوع الهام. وكندا مستمرة في دعمها للحكومة الأفغانية وشعبها من أجل بناء بلد مستقر ومستقبل يسوده السلام. وأود أن أتوجه بالشكر للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الأمينة والثاقبة النظر اليوم وعلى التزامه العميق تجاه أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة.

وتعرب كندا عن ترحيبها بتقرير الأمين العام الأخير (S/2009/135) الذي يعرض تقييما صريحا للحالة. ويجْمل التقرير بعض التقدم الذي أحرزه الأفغان والمجتمع الدولي بالعمل المتضافر بينهما لتعزيز المؤسسات ومكافحة الإرهاب

والحد من إنتاج المخدرات والنهوض بحياة الناس من خلال توفير التعليم والخدمات الصحية والمساعدة في مجال الزراعة.

وقد أعادت كندا من جانبها هيكلة جهودها الخاصة، عسكرية ومدنية، بغية التركيز على ستة مجالات ذات أولوية ولها أهداف واضحة، مما يزيد مشاركتنا تركيزا وفعالية. ونرى أن هذه الأولويات عامل رئيسي في النقل التدريجي للسلطة إلى الأفغان.

وتساعد كندا على وجه الخصوص في النهوض بقدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية. ونواصل كذلك إصلاح سد دحلا ونظام الري في قندهار، الأمر الذي من شأنه تحسين الأحوال المعيشية لآلاف المزارعين في قندهار وأسرهم، كما نقوم ببناء وإصلاح المدارس. كما يسرت كندا إجراء حوار أفغاني باكستاني بشأن أمن الحدود، ونعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة على مساعدة الأفغان في الإعداد للانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس البلدية هذا العام.

ويذكّرنا الأمين العام بالتحديات الكثيرة الماثلة أمامنا، ومنها تزايد العنف وتفشي الفساد على نطاق واسع. ولا بد للشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي من الاستمرار في مواجهة هذه التحديات بإصرار ووحدة للهدف واستعداد للعمل السريع.

وترحب كندا بتعهد الممثل الخاص إيدي بتعزيز وجود الأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد. وهذا يعني في رأينا تعزيز المكاتب الإقليمية والمحلية القائمة وفتح مكاتب جديدة عند الاقتضاء.

وتتطلع كندا إلى النتائج الإيجابية التي تنبثق عن النهج المتكامل الجديد الذي يجمع بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وحكومة أفغانستان وجهات أخرى في عملية التخطيط والتنسيق للمبادرات الأمنية والإنمائية والإدارية في المقاطعات الرئيسية. وكندا على أهبة الاستعداد للتعاون مع البعثة عن كثب بشأن هذا النهج الجديد. كما نعرب عن التزامنا بالعمل مع الممثل الخاص إيدي لكفالة استمرار البعثة في الوفاء بولايتها والقيام بدورها في تقديم المشورة والتنسيق والقيادة للبعثة المدنية الدولية.

وفي هذا السياق، ننوه مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته البعثة خلال العام الماضي في تبسيط هياكل التنسيق في كابول فضلا عن إنشائها وحدة معنية بفعالية المعونة. ونتطلع أيضا إلى تحسين التنسيق على أرض الواقع لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية بشكل فعال. إن ولاية البعثة قوية بما يكفي للتعامل مع التحديات التي تواجهها أفغانستان، وسوف تتيح الزيادة في مواردها الآن القيام بمزيد من العمل. ونتطلع إلى تلقي تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ ولايتها.

ولا بد أن تُظهر حكومة أفغانستان والبعثة والمجتمع الدولي اليوم نتائج لشعب أفغانستان حتى يستعيد ثقته في مؤسساته وقدرته على بناء مستقبل أفضل.

ولإظهار تلك النتائج، لا بد للأمم المتحدة من ضمان وجود قوي في جميع أنحاء أفغانستان. ويتسم هذا بأهمية خاصة في مجال المساعدة الإنسانية. وترحب كندا بنشر موظفي الأمم المتحدة الإضافيين العاملين في المجال الإنساني في كابول، وترجو أن يعقب ذلك قريبا تعزيز التواجد الإنساني في الأقاليم، حيث تشتد الحاجة إليه فيها. ولكي تحافظ الأمم المتحدة على مصداقيتها لدى الشعب الأفغاني، لا بد أن توسع نطاق عملها وتكفل تقديم المعونة الإنسانية المناسبة في توقيت جيد.

وتتزايد صعوبة العمل الإنساني الموسع الذي يديره المدنيون، وخاصة في مجال توصيل المعونة، بالنظر إلى الارتفاع في حوادث العنف التي يتعرض لها المدنيون

واستهداف العاملين المدنيين في مجال تقديم المساعدات. وسوف تظل من بين الأولويات الدعوة لمناصرة القانون الإنساني الدولي ولأهمية احترام الحيز الإنساني.

وفي هذا الصدد، نحث على زيادة التنسيق فيما بين الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. ذلك أن إتاحة السبل الكاملة لوصول الجهات المحايدة والنزيهة العاملة على تقديم المساعدات الإنسانية في أمان ودون إعاقة إلى جميع أنحاء أفغانستان أمر بالغ الأهمية لضمان تلبية الاحتياجات الطارئة.

وقد أشار الأمين العام إلى أن ٢٠٠٩ عام حرج بالنسبة لأفغانستان، لاقتراب إجراء انتخابات كبيرة الأهمية فيه. وللمجتمع الدولي دور حاسم يؤديه في مساعدة الأفغان على إجراء تلك الانتخابات. وسيكون نجاح الانتخابات نتيجة للتنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك الرصد الدولي، وضمان سبل وصول الناخبين وتأمينهم. ويجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نساعد، بالتعاون مع لجنة الانتخاب المستقلة، على كفالة مصداقية الانتخابات في أعين الشعب الأفغاني.

وأشار الأمين العام إلى وجود بعض أنباء مشجعة في أفغانستان: فالمؤسسات يجري تعزيزها والجيش الوطني الأفغاني يجري توسيع نطاقه وهو في سبيله إلى الاستقلال الذاتي. كما أن الحرب على المخدرات غير المشروعة تحرز بعض التقدم، ومن المتوقع أن ينخفض محصول خشخاش الأفيون انخفاضا ملموسا هذا العام. وذلك أمر مطمئن حقا، ولكن مكافحة إنتاج المخدرات لا يجب أن تنتهي بالقضاء على الخشخاش. فمن المهم أيضا التشديد على برامج بديلة لكسب الرزق من أجل توفير فرص اقتصادية متنوعة بدرجة متزايدة.

(تكلم بالفرنسية)

وتعمل كندا بالتعاون مع الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والمجتمع الدولي على حل المشاكل الكثيرة التي ما زالت تهدد أفغانستان بالخطر. ولا يمكن التصدي لمعظم تلك المشاكل على نحو مستدام، بما فيها المخدرات وعدم وجود فرص اقتصادية مشروعة، إلا من خلال التعاون الإقليمي.

ونرحب باعتراف المجتمع الدولي بالبعد الإقليمي للتحديات التي تواجه أفغانستان. ونحث جميع الشركاء الإقليميين على التعاون في المسائل الاقتصادية والأمنية على سبيل الأولوية المطلقة. وبالنظر إلى التحديات التي تواجه باكستان، تعد الجهود المتبادلة التي يبذلها جيران أفغانستان أشد ضرورة من أي وقت مضى لاستقرار المنطقة. وسوف تقدر كندا زيادة توفير الأمم المتحدة للقيادة في مسائل التنسيق الإقليمي، لأن هذا التنسيق ضروري لاتساق الجهود الإقليمية والدولية.

وترمي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إلى مساعدة الحكومة الأفغانية على الاضطلاع بمسؤوليتها عن إعادة بناء البلد. ويجب أن يتمكن الأفغان من اكتساب الثقة في مؤسساتهم وحكومتهم. ولبث هذا الأمل وتنميته، لا بد أن تتسم جهود المجتمع الدولي بالسرعة والفعالية والطموح والمسؤولية.

وأخيرا، تغتنم كندا هذه الفرصة لتثني على العمل الشاق الذي يقوم به أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين المدنيين في أفغانستان وعلى تفانيهم. فما يبدونه من شجاعة والتزام في مواجهة ظروف العمل المحفوفة بالخطر مصدر للإلهام. واسمحوا لي أن أختتم بأن أؤكد مجددا التزام كندا تجاه شعب أفغانستان وتجاه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الـرئيس: أعطـي الكلمـة الآن لممثـل الجمهوريـة التشيكية.

السـيد كايـسر (الجمهوريـة التـشيكية) (تكلـم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيـد هـذا البيـان البلـدان المرشـحان جمهوريـة مقـدونيا اليوغوسـلافية الـسابقة وكرواتيـا؛ وبلـدان عمليـة تحقيـق الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون ألبانيا والجبل الأسـود وصـربيا؛ وكـذلك أوكرانيـا وجمهوريـة مولدوفا وجورجيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتقدم بالشكر إلى السيد كـاي إيـدي، الممثـل الخـاص للأمـين العـام، علـى إحاطتـه الإعلامية، وعلى قيادته المتـازة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتعاونـه مـع الممثـل الخـاص للاتحـاد الأوروبي، السيد سيكي. كمـا أود أن أتقـدم بالـشكر إلى السفير تـانين، الممثـل الـدائم لأفغانـستان، علـى مـشاركته في مناقشة اليوم.

يثني الاتحاد الأوروبي على الأمين العام لتقريره الأخير الشامل عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتحديـد الأولويـات (S/2009/135). ويؤيـد الاتحـاد الأوروبي التوصيات المقدمة بشأن بعثة الأمم المتحدة وتعزيز الـدور الرئيسي الـذي تضطلع بـه في تنسيق الجهـود الدوليـة الـشاملة بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين، بمن فيهم القوة الدوليـة للمساعدة الأمنية والاتحاد الأوروبي.

كمـا يرحـب الاتحـاد الأوروبي بتقـديم تقريـر الأمـين العام مرة كل ثلاثة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، يـدعم الاتحـاد الأوروبي دعما تاما الدور التنسيقي الحاسم الـذي تـضطلع بـه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ورئيسها، الـسيد كـاي إيـدي. وفي هـذا الـصدد، وبـسبب الانتخابـات الرئاسية وانتخابات المحافظات القادمة، يؤيـد الاتحـاد الأوروبي تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى، كما اقترح الأمين العام في تقريره.

سـيكون عـام ٢٠٠٩ عامـا حاسمـا بالنـسبة إلى أفغانستان ومشاركة المجتمع الدولي. ولا يزال الوضع الأمني في أفغانـستان يـشكِّل تحـديا، بزيـادة اسـتخدام المتمـردين للتكتيكـات غـير المتنـاظرة واستهداف المـدنيين، والمؤسـسات الحكوميـة، ومنظمـات المعونـة الدوليـة، والمنظمـات غـير الحكوميـة. وبـالرغم مـن هـذه التحـديات، فقـد تحقـق بعـض التقـدم الهـام، ويكـرر الاتحـاد الأوروبي التزامه الطويـل الأجـل بالعمل من أجل مستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها.

وفي هـذا الـصدد، نـدعم الجهـود الـتي تبـذلها حكومـة أفغانستان للتواصل عـبر الانتمـاءات الـسياسية مـن أجـل إيجـاد تـسوية سياسية عريـضة القاعـدة. وتُعـد الحلـول ذات التوجـه السياسي القائمة على أساس الحوار والتسوية عناصر أساسية للتوصـل إلى حـل دائـم في أفغانـستان. ويرحـب الاتحـاد الأوروبي بـالجهود الـتي تبـذلها الحكومـة لإدمـاج الأفغـان المتمردين في صلب المجتمع.

وعلـى مـدار العـام الماضـي، شـاهدنا إحـراز تقـدم في تعزيـز الجـيش الـوطني الأفغـاني والـشرطة الوطنيـة الأفغانيـة، وإطـلاق الاسـتراتيجية الإنمائيـة الوطنيـة في أفغانـستان، والتطورات الإيجابية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم مـن ذلـك، مـن الـضروري أن يكـرس المجتمـع الـدولي جهودا أكبر لضمان التنسيق الأفضل والأكثر فعالية لأنـشطة التنميـة وإعـادة الـتعمير في جميـع أنحـاء أفغانـستان. ويـشكِّل الـدعم المنـسق والفعـال لبنـاء قـوات الأمـن الـوطني الأفغانيـة عنصرا أساسيا في هذا الشأن. ومن الأهمية الحاسمة أيضا تعزيز المؤسـسات الحكوميـة ومكافحـة الفـساد بنـشاط. وحـتى الحكومة الشرعية ستواجه تحديات بوجود دولة ضعيفة ونظام

حكم سيء. ولن يتحقق الاستقرار بغير وجود نظام حكم مستدام.

وفي حين لا تزال تجارة المخدرات تشكِّل مصدرا دائما لإثارة القلق، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بأنه بعد تحقيق مستوى قياسي آخر في عام ٢٠٠٧، انخفضت زراعة الخشخاش في العام الماضي ومن المنتظر حدوث انخفاض آخر في عام ٢٠٠٩. إن التكهن بحدوث انخفاض يتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة في إنتاج الأفيون يشير إلى زيادة محتملة في عدد المحافظات الخالية من زراعة الخشخاش إلى ٢٢ مقاطعة. كما أن التعاون الدولي المعزز في مراقبة السلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج الهيروين يساهم في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويشجع الاتحاد الأوروبي أيضا الحكومة الأفغانية، بمساعدة المجتمع الدولي، على الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك من خلال وضع برامج بديلة لسبل العيش.

وتتمثل التحديات الرئيسية التي ستواجهها أفغانستان خلال العام المقبل في الانتخابات القادمة، التي تُعد ضرورية لتعزيز التطور السياسي. ومن المهم أن تؤكد الانتخابات من جديد على إيمان الشعب الأفغاني بمستقبله. وفي هذا الصدد، ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للتواصل عبر الانتماءات السياسية من أجل إيجاد تسوية سياسية عريضة القاعدة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لعقد انتخابات حرة وشاملة في أفغانستان، ويرحب بقيام لجنة الانتخابات المستقلة بتأكيد موعد الانتخابات الرئاسية وانتخابات المحافظات. والأمر يرجع الآن إلى السلطات الأفغانية، وجميع الأحزاب السياسية، وأصحاب المصلحة الآخرين للعمل من أجل عقد انتخابات شفافة ونزيهة وموثوق بها لضمان شرعية الحكومة المقبلة ومنحها ولاية قوية.

وسيواصل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد سيكي، رصد التطورات السياسية والأمنية الجارية، والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل إلى جانب الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية من أجل دعم إجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك تقديم مساعدات مالية كبيرة ومن خلال نشر بعثة لمراقبة العملية الانتخابية، رهنا بتوفر الأمن والشروط الأخرى. وخلال الفترة من ٢٢ أيار/مايو وحتى بداية الفترة الرئاسية المقبلة، يجب ضمان تحقيق الاستقرار والأمن ووجود حكومة عاملة.

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أؤكد على مشاركته المستمرة في أفغانستان، بما في ذلك عن طريق برامج التعاون الثنائي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واستراتيجية المفوضية الأوروبية لتقديم المساعدة. وينظر الاتحاد الأوروبي على وجه الاستعجال في كيفية تعزيز وتحسين مشاركته. ويُعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مساهم مالي. وتصل التبرعات الجماعية المعلنة من جانب الاتحاد الأوروبي إلى مبلغ ٨ بلايين يورو من أجل جهود إعادة التعمير خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. كما تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم مبلغ ٧٠٠ مليون يورو لأفغانستان في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠، وتوفر الدول الأعضاء حاليا قرابة نصف عدد أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بتحسين هياكل الدولة الأفغانية، وقد حوَّل حوالي ٣٠ في المائة من ميزانيته الخاصة بالمساعدة عن طريق صناديق استئمانية متعددة المانحين، من قبيل الصندوق الاستئماني لإعادة تعمير أفغانستان والصندوق الاستئماني للقانون والنظام لأفغانستان، الذي يساهم أساسا في إعادة بناء قوات الشرطة الأفغانية.

وقام الاتحاد الأوروبي، في إطار نهجه الشامل تجاه أفغانستان، بإطلاق بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان

في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتتضمن البعثة مساهمات من الدول غير الأعضاء كندا وكرواتيا والنرويج ونيوزيلندا. وتهدف البعثة إلى المساهمة في اتخاذ ترتيبات متعلقة بالشرطة المدنية تكون مستدامة وفعالة، بموجب الملكية الأفغانية ووفقا للمعايير الدولية. وعلى نحو أكثر تحديدا، تقوم البعثة بعمليات الرصد والتوجيه وتقديم المشورة والتدريب على مستوى وزارة الداخلية الأفغانية، والمناطق والمحافظات. وتشمل منطقة الانتشار كابل وحوالي ١٥ مقاطعة في أفغانستان.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد التزامه لأجل طويل بالمساهمة في تحقيق السلام والأمن والتنمية وفقا لولايته، دعما لتطوير الشرطة الأفغانية بموجب الملكية المحلية. وفي هذا الصدد، قرر الاتحاد الأوروبي إضافة زيادة كبيرة وتصاعدية على عدد أفراد البعثة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مما سيمكن البعثة، على أساس ولايتها الجديدة، من تعزيز أنشطتها دعما للشرطة الوطنية الأفغانية، والإسهام في عملية الإصلاح. ولكن ذلك يتطلب موارد إضافية من الدول المساهمة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتحسين الحوكمة وسيادة القانون في أفغانستان، ويعيد تأكيد التزامه ببناء القدرات في قطاعي العدالة وسيادة القانون. إن مكافحة الفساد والإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما العنف ضد المرأة، هي في صميم الحكم الرشيد، ويتوقع الاتحاد الأوروبي من السلطات الأفغانية أن تحافظ على الحقوق الأساسية التي يضمنها دستور أفغانستان والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على مواصلة تنفيذ ولايتها في مجال الرصد، وبخاصة ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان للمرأة.

وبالنسبة إلى الحالة الإنسانية الخطيرة في أفغانستان، يرحب الاتحاد الأوروبي بتعزيز وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أفغانستان من أجل مواصلة تحسين التنسيق في المجال الإنساني. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية حرية التعبير وتنوع وسائط الإعلام في أفغانستان، وفي هذا الصدد، يهيب بالحكومة الأفغانية أن تعتمد قانون وسائط الإعلام الذي أقره مجلس النواب في البرلمان.

ومن المؤكد أن الاستقرار والأمن في أفغانستان مرتبطان ارتباطا وثيقا بالاستقرار الإقليمي العام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة تطوير نهج منسق على المستوى الإقليمي وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها ضد أي تهديدات مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ويدعو الاتحاد الأوروبي بلدان الجوار إلى التعاون البناء من أجل ضمان التنمية المستدامة الراسخة في منطقة يسودها الاستقرار.

إن تعزيز الاستقرار في أفغانستان يخدم مصلحة جميع البلدان في المنطقة والمجتمع الدولي ككل. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بمؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المقبل بشأن أفغانستان، الذي سينعقد في إسلام أباد، وباجتماع التواصل الوزاري لمجموعة البلدان الثمانية الذي سيعقد في تريستا بتاريخ ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالمؤتمر الذي سيعقد في لاهاي في ٣١ آذار/مارس بعنوان "المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان: الاستراتيجية الشاملة في السياق الإقليمي".

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد للمجلس أن الاتحاد الأوروبي سيواصل أداء دوره النشط دعما لأفغانستان، وذلك بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى في الميدان، بما في ذلك الأمم المتحدة.

الرئيس: للأسف أصبح الوقت متأخرا، وبالتالي، أرجو من جميع الوفود ألا تتجاوز بياناتها فترة خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): شكرا، سيدي، على إعطائي فرصة الكلام.

إن الوضع في أفغانستان ينبغي أن يحكم عليه في ضوء الهوة العميقة التي ينهض منها البلد. واحتراما للالتزامات التي تعهدت بها النرويج في مؤتمر باريس العام الماضي، فإنها تظل ملتزمة التزاما كاملا بإعادة بناء أفغانستان. وكانت النرويج قد أعلنت في ذلك المؤتمر التبرع بقيمة ٦٥٠ مليون دولار للفترة التي تغطيها استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. وما يزيد عن ٧٠٠ من الرجال والنساء من أفراد القوات المسلحة النرويجية يعملون على حفظ الأمن لشعب أفغانستان وعلى تدريب الجيش الوطني الأفغاني. ولا يوجد بلد آخر يتلقى ذلك القدر من المساعدة الإنمائية التي تقدمها النرويج إلى أفغانستان، ولا يوجد بلد آخر يرى ذلك العدد من الأفراد العسكريين والإنمائيين من النرويج، الذين يعملون في أفغانستان. هذا هو مدى التزامنا بأفغانستان.

إننا نشكر الممثل الخاص، السيد كاي إيدي، على حسن القيادة وعلى العرض القوي الذي قدمه اليوم. إن تقرير الأمين العام (S/2009/135) يقدم كذلك صورة دقيقة للتحديات العديدة التي نواجهها هناك. إننا نتشاطر الشواغل إزاء ما تسببه طالبان من زعزعة للاستقرار في مناطق كانت سابقا مستقرة ويتجلى فيها تزايد الازدراء لحياة المدنيين.

ولكن يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من حوادث العنف المروعة وأن نرى الإنجازات طويلة الأجل التي تشكل لبنات البناء للمستقبل الأفضل في أفغانستان. ومن بين الاتجاهات الإيجابية التي يمكن أن نشير إليها ما يتعلق بقوات الأمن الأفغانية، التي يدربها الشركاء الدوليون، والتي زادت من دائرة نفوذها، وكبح إنتاج الخشخاش في أجزاء عديدة من البلد، وكذلك عمل الحكومة بالتعاون مع الجهات المانحة على تنشيط القطاع الزراعي.

واليوم، أود أن أتناول ثلاث مسائل: الانتخابات، ووضع المرأة، وجهودنا الدولية المشتركة.

أولا، في ما يتعلق بالانتخابات، ستجري انتخابات حرة ونزيهة في آب/أغسطس. وستكون الأشهر الستة القادمة اختبارا للديمقراطية الأفغانية. وقد جرى تسجيل ما يزيد على أربعة ملايين ناخب منذ بداية هذا العام، في حين هناك ١,٦ مليون من هؤلاء الناخبين الجدد من النساء. وهذا بالإضافة إلى ما يقارب ١٢ مليونا من الناخبين الذين كانوا مسجلين أصلا. ويجادل البعض بأن أفغانستان ليست جاهزة للديمقراطية. إلا أن ما يزيد على أربعة ملايين من الأفغان الذين أدرجت أسماؤهم في الآونة الأخيرة في سجل الناخبين يعتقدون بجلاء أن أفغانستان جاهزة ويعتقدون أنهم على صواب. ويجب ألا يساور الشك أي مواطن أفغاني في أن الانتخابات ستجري في الموعد الذي حددته اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد دعمت النرويج العملية الانتخابية بمبلغ ١٢ مليون دولار عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب ضمان حرية التعبير ووسائط الإعلام وحرية التجمع من أجل ضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة.

ثانيا، إن الوضع العام للمرأة في أفغانستان طرأ عليه تطور نحو الأسوأ على نحو يبعث على القلق. إننا نتذكر قصة لطيفة التي سُكبت على وجهها الأحماض بينما كانت في طريقها إلى المدرسة ولكنها قالت إن الهجوم لن يوقفها عن الدراسة. وقد قتلت كبيرة ضباط الشرطة في قندهار قبل أن تصبح مثالا يحتذي به العديد من الفتيات. إن حقوق المرأة مكرسة في الدستور الأفغاني، ولكن حماية تلك الحقوق تتطلب القيادة السياسية. والرجال في أفغانستان أيضا يجب أن يغيروا بشكل متزايد أسلوب تفكيرهم، وهم يدركون بشكل متزايد، لحسن الطالع، أن أطفالهم تهدر أمامهم الفرص بسبب الأمية لدى الأمهات. والبلدان الفقيرة تبقى

فقيرة عندما تقمع النساء، وأفغانستان لن تحقق النجاح بدون مشاركة نشطة من جانب النساء فيها.

ثالثا، لقد أجريت مؤخرا بحثا في الشبكة العالمية عن الموقع الشبكي للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان. ووجدت صفحة تقول إن الموقع قيد الإنشاء. وبعد قرابة عام على مؤتمر باريس، يبدو أن ذلك ما زال صحيحا بالنسبة إلى الاستراتيجية نفسها. فالجهات المانحة، والحكومة الأفغانية، علينا أن نجتهد أكثر للوفاء بالتعهدات التي قطعناها في باريس. وعلينا أن نشرح ما الذي نقوم به وأن ننسق في ما بيننا. ويجب أن تفي الحكومة الأفغانية بتعهدها بمكافحة الفساد والمخدرات.

إن دور التنسيق لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دور محوري بالنسبة لجهودنا في أفغانستان. وستؤدي البعثة دورا أساسيا في دعم الانتخابات القادمة. إننا نرحب بتمديد ولاية البعثة، ونحيي رجال ونساء البعثة وسنواصل دعم مهمتهم الحيوية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ناي (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين تقدموا بالشكر إلى الأمين العام بان كي - مون على تقريره (S/2009/135)، وإلى الممثل الخاص للأمين العام كاي إيدي على إحاطته الإعلامية اليوم. كما أود أن أشكر بشكل خاص السفير تانين على بيانه.

إن ألمانيا تؤيد بالكامل بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي وتتفق مع تحليلها للحالة في أفغانستان. وبوصف ألمانيا مساهمة هامة في برامج إعادة البناء المدنية والإنمائية في أفغانستان، ومساهمة رئيسية بأفراد قوة المساعدة الأمنية الدولية، العاملة بتكليف من الأمم المتحدة، فإنها تود أن تسلط الضوء على أربع نقاط.

أولا، إن العملية الانتخابية في أفغانستان تمثل خطوة هامة لتعزيز التطور الديمقراطي في أفغانستان. والمجتمع الدولي، وبشكل خاص عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يدعم بنجاح اللجنة الانتخابية المستقلة في التحضير لهذه الانتخابات. إننا نتطلع باهتمام شديد إلى العملية السياسية في كابل لضمان بيئة مستقرة في الانتخابات المقبلة. ونثق بأن شركائنا الأفغانيين سوف يعملون على ضمان عملية مجدية تقود البلاد في الفترة الممتدة من شهر أيار/مايو إلى آب/أغسطس.

وما برحت ألمانيا تدعم برنامج الأمم المتحدة لتعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد بتقديمها مساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، وسوف توفر ألمانيا مبلغا إضافيا قدره ١٢ مليون دولار لهذا البرنامج في عام ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية بصورة خاصة لا يزال يشكل الأمن شاغلا كبيرا. وفي هذا السياق، كما ذكرت آنفا، فإن ألمانيا تزيد من عدد قواتها في الميدان بغية المساعدة في ضمان انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان. وتدين ألمانيا بشدة الهجمات الأخيرة على المرشحين السياسيين في أفغانستان.

أما فيما يتعلق بزيادة عدد قوات الأمن الوطنية الأفغانية، فقد زادت ألمانيا مرة أخرى من جهودها في مجال تدريب الشرطة من خلال توفير أعداد إضافية من المدربين والأفرقة التوجيهية، وبدأت بالفعل بتنفيذ برنامج التنمية المركزة للمقاطعات في مزار الشريف. ونعتزم زيادة توسيع برنامج التنمية المركزة للمقاطعات لتشمل مقاطعات أخرى خلال هذا العام.

ثانيا، إن الملكية الأفغانية والحكم الصالح ما برحا عنصرا رئيسيا في نجاح المجتمع الدولي في دعم التنمية في أفغانستان. ونشجع الحكومة الأفغانية على مكافحة الفساد

ومكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها، بل زيادة تكريسها لهذه العملية.

ثالثا، سوف تواصل ألمانيا دعم إعادة الأعمار والتنمية في أفغانستان. ويشهد عام ٢٠٠٩ زيادة أخرى في المساهمات الألمانية لتصل في جملتها إلى ٢٢٠ مليون دولار. ونعتقد بشدة أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان يجب أن تستمر للقيام بدور رئيسي في تنسيق جميع الجهود المدنية التي يقوم بها المجتمع الدولي، كما تم الاتفاق على ذلك في الصيف الماضي في باريس. وفي ذلك الصدد نؤيد بقوة التنسيق المشترك وعملية مجلس الرصد بوصفه آلية تشاورية جوهرية. وبوصفنا مساهمين رئيسيين في ميزانية الأمم المتحدة أيدنا علانية زيادة كبيرة في ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٩، ونتطلع قدما إلى أن نرى نتائج ملموسة.

إزاء تلك الخلفية، تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا توسيع نطاق ولاية البعثة، وترحب بالزيادة في عدد الموظفين في البعثة في الميدان. ويسرنا أن نلاحظ، من وجهة نظرنا، أن الزيادة في وجود البعثة في المناطق التي بدأت فعلا بإضافة قيمة، شملت مقاطعات مزار الشريف وقندوز وفايز أباد.

رابعا وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية النهج الإقليمي لحل المشاكل التي نواجهها ليس في أفغانستان فحسب، وأن نشجع على زيادة مستوى التعاون في جميع المجالات. وذلك التعاون ما برح جوهريا لمستقبل سلمي ومستدام في أفغانستان، ومن ثم يفيد التنمية في المنطقة بشكل عام.

وإزاء هذه الخلفية نتطلع قدما إلى المؤتمر الذي سيعقد في لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر حيث يتيح الفرصة لإظهار استعداد المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لأفغانستان والمنطقة.

أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن الشكر لكاي إيدي على جهوده الدؤوبة وعلى قيادته الناجحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. والمجتمع الدولي وأفغانستان قطعت شوطا طويلا. وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجهنا تمكنا من المساعدة في تحسين الظروف المعيشية في أفغانستان وبناء المدارس للأولاد والبنات وتشييد المستشفيات والجسور وفتح الشوارع.

إن ذلك النجاح يعود الفضل فيه إلى كل الرجال والنساء من جميع أصقاع العالم الذين أعربوا عن استعدادهم للخدمة في أفغانستان. وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأشكرهم جميعا على جهودهم الدؤوبة وعلى التزامهم الشخصي. ونود أيضا أن نشكر جميع الأفرقة العاملة تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من المنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي وأخيرا وليس آخرا نشكر جميع موظفي القوات الأمنية على جهودهم الرامية إلى تحسين حياة الشعب الأفغاني وسوف تنهض ألمانيا بمستوى مسؤولياتها الدولية وتواصل تقديم الدعم إلى الشعب الأفغاني.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على السماح لهولندا بالمشاركة في هذا المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به زميلنا، ممثل جمهورية التشيك باسم الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء التزامنا الدائم نحو أفغانستان، أود أن أبدي بشكل خاص بضع ملاحظات إضافية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المزمع عقده في لاهي في ٣١ آذار/مارس والذي أشار إليه العديد من المتكلمين في مناقشتنا.

قبل أن أنتقل إلى المؤتمر، أود أن أكرر التشديد على تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومواصلة دعمنا لها تحت القيادة المقتدرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي. ونرحب بوجوده هنا وإحاطته الإعلامية الشاملة والملهمة اليوم. ومهما شددنا لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على مسؤوليتنا الجماعية عن تزويد الممثل الخاص بالدعم الذي يحتاجه لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها الواسعة كما حددها مجلس الأمن.

ويسرنا أيما سرور أن البعثة قد استحدثت وجودا لها في أوروزغان، حيث يقوم الهولنديون مع الشركاء الآخرين بتقديم المساعدة والتنسيق الهامين في المجالين الإنمائي والعسكري على السواء. وننظر إلى وجود البعثة في أوروزغان بوصفه اعترافا بالتقدم الذي حققته السلطات الأفغانية بالاشتراك مع الشركاء الدوليين. ونأمل أن تزيد مساهمتها في تنمية هياكل مدنية أقوى في الجنوب وأن تزيد قدرة السلطات الأفغانية في المنطقة. ففي أوروزغان وفي مناطق أخرى من أفغانستان، تهتدي هولندا في عملها بالمبدأ القائل بأن التنمية والدبلوماسية والدفاع يجب أن تعمل كلها يدا بيد.

ونرى أن السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي بالاقتران بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة تعمل كلها من أجل إحراز تقدم نحو أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والتنمية تحت القيادة والملكية الأفغانية بصورة خاصة. غير أننا مدركين أيضا للحالة الأمنية والتنمية الاقتصادية والحكم وسيادة القانون والحالة الإنسانية بأنها جميعها ما برحت تشكل تحديات. ونقر بضرورة تناول البعد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة حكومتي باكستان واليابان لعقد مؤتمر معني بباكستان في طوكيو في الشهر المقبل.

وقد أشار العديد من المتكلمين إلى الانتخابات الوشيكة والأهمية البالغة للسنوات المقبلة بالنسبة لأفغانستان. إزاء هذه الخلفية وافقت هولندا، بعد التشاور مع أفغانستان والأمم المتحدة، على استضافة ”المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان: استراتيجية شاملة في السياق الإقليمي“ الذي سيعقد في لاهاي بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشرفنا حقا أن الرئيس كرزاي والأمين العام بان كي - مون سوف يخاطبان المؤتمر بمشاركة رئيس وزراء هولندا، بالكيندي والممثل الخاص إيدي، وسيكون وزير خارجية أفغانستان سبانتا ووزير خارجية هولندا فيرهاغين الرئيسين المشاركين للمناقشات الوزارية اللاحقة.

إن حكومة أفغانستان والأمم المتحدة منخرطتان بشدة في الإعدادات الجارية حاليا. ونأمل من المؤتمر أن يؤكد من جديد الالتزام الراسخ والطويل الأجل للمجتمع الدولي، كما تحدد ذلك خلال مؤتمرات بون ولندن وباريس، برسم مستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها. ونتشاطر وجهة نظر الممثل الخاص إيدي القائلة بأن المؤتمر سوف يوفر فرصة مناسبة لإلقاء نظرة شاملة على الحالة السياسية والأمنية والإنمائية في أفغانستان، ومن ثم يضفي زخما جديدا على جهودنا المشتركة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كورنادو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، كاي إيدي على إحاطته الإعلامية الصريحة والمستفيضة بشأن الحالة في أفغانستان وأؤيد النقاط التي أثارها في هذا الصدد السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية التشيك باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات مستقاة من تجربتنا الوطنية والتزامنا المدني والعسكري نحو أفغانستان.

أولا، أود أن أكرر تأييد بلادي الكامل للدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية في أفغانستان لكفالة زيادة فعالية المساعدة والشفافية وضمان الملكية الأفغانية. ونشاطر الأمين العام تقريره ومفاده أن الولايات الحالية لبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان وميزانية ٢٠٠٩ توفران للبعثة الأدوات اللازمة لتنفيذ المهام التي كلفها بها مجلس الأمن والتي أكدها من جديد مؤتمر باريس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. لذلك نتفق في الرأي مع توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لمدة ١٢ شهراً.

والأولوية الأولى في عام ٢٠٠٩ - عام على المحك - تتمثل في إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات بطريقة عادلة وشاملة وفقاً للدستور الأفغاني. وهذه الانتخابات أساسية لكسب قلوب وعقول أبناء الشعب ولكفالة أن تكون الحكومة الأفغانية المقبلة حكومة شرعية وبولاية راسخة. لذلك نرحب بتأكيد اللجنة الانتخابية المستقلة بأن الانتخابات ستعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ونشجع المؤسسات الأفغانية على إيجاد حل لضمان قيام حكومة تعمل في الفترة بين ٢٢ أيار/مايو وتنصيب الرئيس المقبل. وقد قدمت حكومة بلادي بالفعل مساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، وسوف نقدم دعمنا في الناحية الأمنية في الميدان من خلال مشاركتنا في قوة المساعدة الأمنية الدولية.

إن العديد من التحديات التي تواجه أفغانستان والمنطقة الأوسع تتطلب مشاركة دولية متجددة ونهجاً شاملاً والتزاماً طويل الأجل بالعمل مع شعب البلد ومؤسساته. إن الأمن الشامل قد تدهور في الشهر الماضي وشن المتمردون هجمات أقوى. وقد حدد الأمين العام في تقريره (S/2009/135) اتجاهين متصاعدين يبعثان على القلق، وهما المحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار المناطق الجديدة وزيادة شن المزيد من الهجمات المتقنة والمنتظمة من جانب المتمردين ووقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين. وأن الزيادة في القوات العسكرية التي أعلن عنها ينبغي لها أن توفر أمناً أفضل وتكفل انتخابات حرة ونزيهة وتهيئ بيئة آمنة للحكم الصالح والتنمية.

وينبغي لنا أيضاً أن نواصل تسخير كل الوسائل الممكنة لتخفيض الإصابات في صفوف المدنيين. وقامت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالشيء الكثير في هذا الصدد من خلال الخطوط التوجيهية التكتيكية المحسنة والشفافية. وعلينا أيضاً زيادة الملكية الأفغانية والمسؤولية في العمل العسكري.

غير أن زيادة الجهد العسكري فحسب لن تكفي. ولا بد لنا من زيادة المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي للسلطات الأفغانية لتعزيز قواتها العسكرية وقوات الشرطة لديها من خلال التدريب والتعليم والتمكين. وإيطاليا لديها بالفعل ٦ أفرقة لتنسيق التوجيه العملي مدمجة في وحدات مختلفة من الجيش الأفغاني، والفريق السابع سوف يُرسل قريباً. ومن خلال مشاركتنا نوفر أيضاً التدريب والدعم لبناء الشرطة الوطنية الأفغانية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن إيطاليا من أكبر المساهمين في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وتنظر الحكومة الإيطالية في زيادة المساهمات.

إن الجهود العسكرية يجب أن تكملها زيادة في المساعدة المدنية والاقتصادية. وتدخلاتنا موجهة نحو قطاعات الصحة والهياكل الأساسية وغير ذلك من المجالات الشاملة، مثل حقوق المرأة ومساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والأمن الغذائي وإزالة الألغام ومكافحة الاتجار بالأطفال. كذلك نحن ملتزمون بتحسين الحكم في أفغانستان وبناء قدرة الإدارة المدنية في البلد على الصعيدين المركزي والمحلي.

لقد تابعنا باهتمام كبير الملاحظات التي أبداها الممثل الخاص للامين العام، ولا سيما المتعلقة بالتطورات الإيجابية الأخيرة في قطاع الحكم البالغ الأهمية. وقد أبرز الممثل الخاص مرة أخرى أهمية التعاون بين العناصر الرئيسية داخل الحكومة، مما حسن قطاعات هامة من قبيل الأمن والمالية والزراعة والتجارة.

إن جهودنا في العدالة وسيادة القانون منذ المرحلة الأولى بعد انتهاء الصراع معروفة جيداً، إذ أن البرمجة الكاملة والتنفيذ المخطط للبرامج الوطنية الأفغانية المتعلقة بالعدالة لا تزال تكتسي أهمية كبيرة. ويقتضي الأمر عملاً منسقاً من جانب جميع المؤسسات الأفغانية ذات الصلة في جميع المحافظات.

إن الحالة في أفغانستان مسألة إقليمية. لذلك فهي تتطلب إلى حد كبير وأكثر إلحاحية نهجاً شاملاً. ومن هنا نرحب بالجهود الجارية التي تقوم بها حكومة أفغانستان وشركاءها في البلدان المجاورة والشركاء الإقليميون لتعزيز الثقة والتعاون بينهم. وفي أعقاب الرئاسات السابقة لمجموعة الثمانية، تود إيطاليا أن تعزز باستمرار من مشاركة مجموعة الثمانية لصالح أفغانستان. وتحقيقاً لهذه الغاية نعتزم تنظيم اجتماع وزاري بمشاركة الشركاء والبلدان المجاورة وغيرهم من أصحاب المصالح الرئيسيين، على أن يعقد ذلك الاجتماع في ترستي في يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه. ونعتزم تركيز الانتباه على أربعة مجالات يعتبر فيها التعاون المتعدد الأطراف هاما، وينبغي زيادة تحسينه، ألا وهي: إدارة الحدود والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، والمشاريع العابرة للحدود وتدابير بناء الثقة على صعيد المجتمع المدني.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد سين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس أشكركم على تنظيم مناقشة اليوم بشأن أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وهذه مسألة ذات اهتمام مباشر وملزم للهند. ونرحب أيضاً بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2009/135) وفي الوقت نفسه نشكر الممثل الخاص كاي أيدي على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ومما يجدر ذكره أن التقرير الأخير يرسم صورة باهتة للحالة في أفغانستان. ونتقبل هذه الحقائق. ولا يسعنا إلا أن نقر بأن الشعب الأفغاني لا يزال يواجه تحديات مزدوجة تتمثل في تدهور الأمن وفي شعور مؤداه أن عوائد السلم أخذت في الانحسار. وفي الوقت نفسه يواجه المجتمع الدولي تحدياً، ألا وهو التحدي الأمني المتجدد من جانب طالبان والقاعدة والمسائل المتزايدة حدة إزاء تسخير جهدنا الجماعي.

ومع ذلك، ينطوي التقرير على عناصر من الأمل. إننا نشهد تقدماً مطرداً في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى كفالة زيادة التنسيق والتماسك في برامج العون والمساعدة. ويشيد أيضاً بالجهود الرامية إلى إصلاح وزارة الداخلية والشرطة وعمل سائر الوزارات الاقتصادية والمكتسبات الثابتة في تخفيض إنتاج الخشخاش. ويلاحظ أيضاً كدلالة على التقدم أن اللجنة الانتخابية المستقلة في أفغانستان سوف تنظم الانتخابات الوشيكة.

وعلاوة على ذلك، فحقيقة أنه يجري التنافس على الانتخابات بشدة شيء يبشر بالخير. ونأمل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وأن يمارس الشعب الأفغاني حقه بهذه الطريقة. وفي الوقت نفسه يتعين علينا نحن في المجتمع الدولي أن نكفل أن المكاسب التي تحققت خلال إجراء الانتخابات في أفغانستان ينبغي حمايتها بصورة جماعية، لا أن يجري تقويضها بأية طريقة كانت. وفي ذلك السياق ندين الهجمة الإرهابية التي وقعت اليوم على ممثلي الشعب الأفغاني.

وبينما نرى أن التقرير يحدد بصورة صحيحة هذه التطورات الإيجابية بوصفها فرصة لترسيخ التقدم، هناك حاجة إلى معالجة التوجسات إزاء مقصدنا الجماعي. فلنكن واضحين، لا يمكن للعالم أن يتخلى عن أفغانستان مرة أخرى، فعلى الرغم من الصعوبات لا تزال هذه البعثة حيوية ليس فحسب لتطلعات الشعب الأفغاني الذي عانى مطولاً ولكن أيضاً لأمن واستقرار المنطقة وما يتجاوزها. إن الشكوك والتردد والاختلافات في نهجنا نحو طالبان والقاعدة كلها تضعف من إرادتنا الجماعية. وهي تقوي أيضاً من عدونا. لذلك وبغض النظر عن الاستمرار في استخدام القوة حيثما نشطت المجموعات الإرهابية، علينا العمل معاً لحرمانها من الملاذ الآمن والديمومة المالية والسياسية والمادية، سواء داخل أفغانستان أو عبر حدودها. فاستخدام القوة حيثما يتجمع الإرهابيون يجب أن تقابله غاية سياسية أكبر، ولا بد لبعثة الأمم المتحدة من أن تقوم بدور هام في تلك المهمة السياسية الجوهرية. وحيث أن إرسال رسالة مسألة على جانب من الأهمية، ومن الجوهري أيضاً أن تكون هناك درجة أكبر من الوضوح في ما يتعلق بالأفكار التي يجري بحثها في المحافل العامة. والمصالحة هي إحدى هذه المسائل.

إن التقرير الأخير للأمين العام يُخضع هذه المناقشة لاختبارات هامة. ليس أقلها فكرة أن المصالحة يجب أن تكون عملية تأخذ فيها أفغانستان دورا قياديا وفي إطار معايير دستور الأرض. وعلاوة على ذلك يجب متابعتها من منظور القوة من الناحية السياسية والعسكرية. ولذلك أود أن أضيف بأنه ينبغي الاضطلاع بالعملية بوضوح استراتيجي ووحدة في القصد وفي ظل انعدام توافق الآراء بين الشركاء الدوليين بشأن المسائل الرئيسية المتمثلة في المصالحة، وهذه عملية تنطوي على خطورة نشوب اختلافات في ما بيننا بدلاً من أن تكون تلك الاختلافات بين العناصر التي نسعى إلى التوفيق بينها. وعلاوة على ذلك يجب أن نتجاوز المحاولات الرامية إلى التمييز بين الطيب والسيئ في طالبان؛ وهذه جهود عقيمة تماما.

ومن وجهة النظر هذه من المجدي أن يمضي الجهد الدولي نحو نهج أكثر تماسكاً وتكاملاً. ونؤيد تأييداً كاملاً فكرة أن التنسيق يجب أن يرتكز على قيادة أفغانية حقة وعلى التسليم بحقيقة أنه لا يوجد حل سياسي بحت. ولهذا السبب بالذات تؤيد الهند بقوة الجهود الرامية إلى بناء قدرة أفغانستان. إذ انه ليس من المناسب فحسب الاستثمار في هذه القدرة، بل من الجوهري أيضا. وبدون القيام بهذا فإننا نجازف في إلقاء المسؤولية من دون ضمان توفر الوسائل اللازمة لشركائنا لتحملها.

وفي هذا السياق ترحب الهند بمواصلة الدور المجدي الذي أعطي في العام الماضي لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان من خلال القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

إننا نتطلع باهتمام شديد إلى العملية السياسية في كابل لضمان بيئة مستقرة في الانتخابات المقبلة. ونثق بأن شركائنا الأفغانيين سوف يعملون على ضمان عملية مجدية تقود البلاد في الفترة الممتدة من شهر أيار/مايو إلى آب/أغسطس.

وما برحت ألمانيا تدعم برنامج الأمم المتحدة لتعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد بتقديمها مساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٨، وسوف توفر ألمانيا مبلغا إضافيا قدره ١٢ مليون دولار لهذا البرنامج في عام ٢٠٠٩. وبوجه خاص فيما يتعلق بالعملية الانتخابية لا يزال يشكل الأمن شاغلا كبيرا. وفي هذا السياق، كما ذكرت آنفا، فإن ألمانيا تزيد من عدد قواتها في الميدان بغية المساعدة في ضمان انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان. وتدين ألمانيا بشدة الهجمات الأخيرة على المرشحين السياسيين في أفغانستان.

أما فيما يتعلق بزيادة عدد قوات الأمن الوطنية الأفغانية، فقد زادت ألمانيا مرة أخرى من جهودها في مجال تدريب الشرطة من خلال توفير أعداد إضافية من المدربين والأفرقة التوجيهية، وبدأت بالفعل بتنفيذ برنامج التنمية المركزة للمقاطعات في مزار الشريف. ونعتزم زيادة توسيع برنامج التنمية المركزة للمقاطعات لتشمل مقاطعات أخرى خلال هذا العام.

ثانيا، إن الملكية الأفغانية والحكم الصالح ما برحا عنصرا رئيسيا في نجاح المجتمع الدولي في دعم التنمية في أفغانستان. ونشجع الحكومة الأفغانية على مكافحة الفساد ومكافحة زراعة المخدرات والاتجار بها، بل زيادة تكريسها لهذه العملية.

سوف تواصل ألمانيا دعم إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان، في عام ٢٠٠٩ بزيادة أخرى في المساهمات الألمانية تصل إلى ٢٢٠ مليون دولار. ونعتقد بشدة أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان يجب أن تستمر للقيام بدور رئيسي في تنسيق جميع الجهود المدنية التي يقوم بها المجتمع الدولي، كما تم الاتفاق على ذلك في الصيف الماضي في باريس. وفي ذلك الصدد نؤيد بقوة التنسيق المشترك وعملية مجلس الرصد بوصفه آلية تشاورية جوهرية. وبوصفنا مساهمين رئيسيين في ميزانية الأمم المتحدة أيدنا علانية زيادة كبيرة في ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٩، ونتطلع قدما إلى أن نرى نتائج ملموسة.

إزاء تلك الخلفية، تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا توسيع نطاق ولاية البعثة، وترحب بالزيادة في عدد الموظفين في البعثة في الميدان. ويسرنا أن نلاحظ، من وجهة نظرنا، أن الزيادة في وجود البعثة في المناطق التي بدأت فعلا بإضافة قيمة، بما في ذلك في مقاطعات مزار الشريف وقندوز وفايز أباد.

رابعا وأخيرا، نود أن نشدد على أهمية النهج الإقليمي لحل المشاكل التي نواجهها ليس في أفغانستان فحسب، وأن نشجع على زيادة مستوى التعاون في جميع المجالات. وذلك التعاون ما برح جوهريا لمستقبل سلمي ومستدام في أفغانستان، ومن ثم يفيد التنمية في المنطقة بشكل عام.

وإزاء هذه الخلفية نتطلع قدما إلى المؤتمر الذي سيعقد في لاهاي في وقت لاحق من هذا الشهر حيث يتيح الفرصة لإظهار استعداد المجتمع الدولي لمواصلة دعمه لأفغانستان والمنطقة.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الشكر لكاي إيدي على جهوده الدؤوبة وعلى قيادته الناجحة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. والمجتمع الدولي وأفغانستان قطعت شوطا طويلا. وعلى الرغم من جميع التحديات التي تواجهنا تمكنا من المساعدة في تحسين الظروف المعيشية في أفغانستان وبناء المدارس للأولاد والبنات وتشييد المستشفيات والجسور وفتح الشوارع. وهذا النجاح يعود الفضل فيه إلى كل الرجال والنساء من جميع أصقاع العالم الذين أعربوا عن استعدادهم للخدمة في أفغانستان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرهم جميعا على جهودهم الدؤوبة وعلى التزامهم الشخصي. ونود أيضا أن نشكر جميع الأفرقة العاملة تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والعديد من المنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي. وأخيرا وليس آخرا جميع موظفي القوات الأمنية على جهودهم الرامية إلى تحسين حياة الشعب الأفغاني وسوف تنهض ألمانيا بمستوى مسؤولياتها الدولية وتواصل تقديم الدعم إلى الشعب الأفغاني.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد دي كليرك (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على السماح لهولندا بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان. ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به زميلنا، ممثل جمهورية التشيك باسم الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء التزامنا الدائم نحو أفغانستان، أود أن أبدي بشكل خاص بضع ملاحظات إضافية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المزمع عقده في لاهاي في ٣١ آذار/مارس والذي أشار إليه العديد من المتكلمين في مناقشتنا.

قبل أن أنتقل إلى المؤتمر، أود أن أكرر التشديد على تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومواصلة دعمنا لها تحت القيادة المقتدرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد كاي إيدي. ونرحب بوجوده هنا وإحاطته الإعلامية الشاملة والملهمة اليوم. ومهما شددنا لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على مسؤوليتنا الجماعية عن تزويد الممثل الخاص بالدعم الذي يحتاجه لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها الواسعة كما حددها مجلس الأمن.

ويسرنا أيما سرور أن البعثة قد استحدثت وجودا لها في أوروزغان، حيث يقوم الهولنديون مع الشركاء الآخرين بتقديم المساعدة والتنسيق الهامين في المجالين الإنمائي والعسكري على السواء. وننظر إلى وجود البعثة في أوروزغان بوصفه اعترافا بالتقدم الذي حققته السلطات الأفغانية بالاشتراك مع الشركاء الدوليين. ونأمل أن تزيد مساهمتها في تنمية هياكل مدنية قوي في الجنوب وأن تزيد قدرة السلطات الأفغانية في المنطقة. ففي أوروزغان وفي مناطق أخرى من أفغانستان، تهتدي هولندا في عملها بالمبدأ القائل بأن التنمية والدبلوماسية والدفاع يجب أن تعمل كلها يدا بيد.

ونرى أن السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي بالاقتران بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة تعمل كلها من أجل إحراز تقدم نحو أهدافنا المشتركة المتمثلة في السلم والتنمية تحت القيادة والملكية الأفغانية وبصورة خاصة. غير أننا مدركين أيضا للحالة الأمنية والتنمية الاقتصادية والحكم وسيادة القانون والحالة الإنسانية بأنها جميعها ما برحت تشكل تحديات. ونقر بضرورة تناول البعد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة حكومتي باكستان واليابان لعقد مؤتمر معني بباكستان في طوكيو في الشهر المقبل.

وقد أشار العديد من المتكلمين إلى الانتخابات المقبلة والأهمية البالغة للسنوات المقبلة بالنسبة لأفغانستان. إزاء هذه الخلفية وافقت هولندا، بعد التشاور مع أفغانستان والأمم المتحدة، على استضافة "المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان: استراتيجية شاملة في السياق الإقليمي الذي سيعقد في لاهاي بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشرفنا حقا أن الرئيس كرزاي والأمين العام بان كي - مون سوف يخاطبان المؤتمر بمشاركة رئيس وزراء هولندا، بالكينندي والممثل الخاص إيدي، وسيكون ووزير خارجية أفغانستان سبانتا ووزير خارجية هولندا فيرهاغين الرئيسين المشاركين للمناقشات الوزارية اللاحقة.

إن حكومة أفغانستان والأمم المتحدة منخرطتان بشدة في الإعدادات الجارية حاليا. ونأمل من المؤتمر أن يؤكد من جديد الالتزام الراسخ والطويل الأجل للمجتمع الدولي، كما تحدد ذلك خلال مؤتمرات بون ولندن وباريس، برسم مستقبل أفضل لأفغانستان وشعبها. ونتشاطر وجهة نظر الممثل الخاص إيدي القائلة بأن المؤتمر سوف يوفر فرصة مناسبة لإلقاء نظرة شاملة على الحالة السياسية والأمنية والإنمائية في أفغانستان، ومن ثم يضفي زخما جديدا على جهودنا المشتركة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كورنادو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، كاي إيدي على إحاطته الإعلامية الصريحة والمستفيضة بشأن الحالة في أفغانستان وأؤيد النقاط التي أثارها في هذا الصدد السفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان. وتؤيد إيطاليا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية التشيك باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بضع ملاحظات مستقاة من تجربتنا الوطنية والتزامنا المدني والعسكري نحو أفغانستان.

ونشعر بالقلق لأنه، بالرغم من كل الجهود المبذولة، فقد ازداد الشعور بانعدام الأمن خلال العامين الماضيين في أفغانستان، وتكبّدت الأمة الأفغانية العظيمة الكثير من الخسائر والتكاليف بسبب الأنشطة الإرهابية، التي يرتكبها في معظم الأحيان تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

ويعتبر تفاقم انعدام الأمن، وزراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، والاتجار بالمخدرات، والارتفاع الكبير في أسعار الأغذية والسلع الأساسية، والآثار المترتبة على الجفاف من بين التحديات التي لا تزال تواجهها أفغانستان اليوم. وكما يشير التقرير المعروض علينا، انقضت سنة ٢٠٠٨ باعتبارها أشد السنوات عنفا في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، وقد تفاقمت للأسف المحاولات التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون لزعزعة الاستقرار في المناطق التي كان يسودها الاستقرار من قبل.

وبالرغم من ذلك، نحن على يقين بأنه، رغم خطورة وضخامة التحديات التي يواجهها الأشقاء والشقيقات الأفغان، فإهم سيواصلون بكل جدية بذل جهودهم المحمودة لمواجهة هذه التهديدات وسيستمرون في مسيرهم نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وإذا كان لنا عبرة في التاريخ، نجد أنه بالرغم من الخطورة التي تشكلها تلك التحديات، فإنها لن تستطيع كسر عزيمة شعب أفغانستان وحكومته، اللذين يسعيان بكل عزم لتجاوز هذه المشاكل.

وبصفتنا جارا مباشرا له روابط تاريخية ودينية وثقافية مع الأشقاء والشقيقات الأفغان، فإننا نشاطرهم آلامهم في أوقاهم الصعبة ونشعر بها، كما نشاطرهم أفراحهم بنجاحاهم. لنا مصلحة حيوية في أفغانستان التي يسودها الاستقرار والأمن والازدهار – أفغانستان التي تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها.

وفي رأينا، أن إدماج العناصر الإرهابية في الهيكل السياسي لأفغانستان يخالف الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ما بين أعضاء المجتمع الدولي، ولن يساعد بأي حال من الأحوال على حل الوضع الحالي. إن إعطاء الإرهابيين صفة ''أبرار'' أو''أشرار'' لن يساعد في أي شيء. وينبغي أن تكون أية جهود مبذولة لتحقيق المصالحة بقيادة أفغانية بحتة وتحت الرقابة والملكية الكاملتين للحكومة الأفغانية. بالإضافة إلى ذلك، لن نستطيع أن نراعي في تلك العملية إلا الجماعات التي تعترف بدستور أفغانستان وتحترمه وتتمسك به.

ونعتقد أنه إذا أريد التصدي بفعالية لحالة انعدام الأمن في أفغانستان، ينبغي بذل المزيد من الجهود الجدّية والملموسة لتعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، وينبغي أن تتاح الفرصة للأفغان، من خلال العملية الأفغانية، لكي تكون لهم الملكية والرقابة الكاملتان على جميع القضايا المتصلة ببلدهم. علاوة على ذلك، وكما يرد في التقرير، فإن الشعب الأفغاني بحاجة إلى أن يشعر في حياته اليومية بالنتائج المترتبة على المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، وهو يتوقع حدوث ذلك. ومن المثير للمرارة أن النتائج المترتبة على جهود الإعانة لا تزال تقل كثيرا عن التوقعات الشعبية.

ولا تـزال زراعـة الخـشخاش وإنتـاج المخـدرات والاتجار بالمخدرات في أفغانستان من بين أكثر التهديدات الخطيرة والمباشرة، التي ما زلنا نواصل الشعور إزاءها بالقلق الشديد. ويضر الخطر الناجم عن المخدرات ضررا هائلا بالاستقرار والأمن والتنمية في أفغانستان، كما يجلب أيضا عواقب وخيمة على المنطقة برمتها وما وراءها. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية لمكافحة هذا الخطر، ولكن من رأينا أن مدى تلك الجهود التي تبذلها، ويبذلها المجتمع الدولي – ولا سيما الجهود التي تبذلها البلدان التي لها وجود عسكري في أفغانستان – لا يزال يقل كثيرا عن الجهود التي نحتاج إليها.

لقد حاربت إيران بمنتهى التصميم والعزم حربا مكلّفة وفتّاكة ضد تجار المخدرات الذين يأتون من أفغانستان، وسنواصل حربنا بلا هوادة ضد هذا الخطر. ولم تفتر عزيمتنا في هذه الحرب المهمة ولن تفتر بسبب خطورة المهمة ولا التكاليف الإنسانية والمادية الهائلة التي تتكبدها أمتنا في هذا الشأن. ومع ذلك، نتوقع أن تنضم إلينا في هذا المسعى أطراف أخرى في المجتمع الدولي بصورة أكثر جدية، وأن تولي المزيد من الاهتمام لهذا الخطر. وكما يرد في التقرير المعروض علينا، فإن هذه المبادرات بوصفها جهودا فعالة لإزالة هذا الخطر، بالإضافة إلى البرامج البديلة لسبل العيش، وزيادة الحوافز في ما يتعلق بالحكم الرشيد في المحافظات ذات الصلة، وتدمير مختبرات المخدرات، ومكافحة الفساد، والمحاكمة الأكثر جدية لتجار المخدرات، تشكل جميعها التدابير التي يمكن أن تساعد على مكافحة هذا التحدي المضني.

وتحظى الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المحافظات المقبلة المزمع عقدها في صيف عام ٢٠٠٩، بأهمية قصوى على الساحة السياسية في أفغانستان. ونأمل أن تواصل عملية بناء الدولة، التي بدأت في اتفاق بون، تقدمها بالمساعدة والدعم المقدمين من المجتمع الدولي.

ومن الضروري أن نقوم نحن في المجتمع الدولي بتنسيق مساعينا، والاستفادة من خبراتنا في الماضي، ومضاعفة جهودنا من أجل المساعدة على إنجاز المسيرة التي بدأناها قبل سبع سنوات لمساعدة الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية. ولم تدخر جمهورية إيران الإسلامية، من جانبها، أية جهود لمد يد التعاون التام والمخلص في هذا الصدد، ونقف على أهبة الاستعداد لمواصلة السير على ذلك الدرب. وما زلنا نشكل جزءا مهما من الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لمساعدة الأفغان طوال السنوات العديدة الماضية. وتولي إيران أهمية كبيرة للمبادرات الإقليمية في هذا الصدد، ونساهم أيضا في الجهود الدولية التي تهدف إلى المساعدة على تخفيف معاناة الأفغان.

وتربطنا بأفغانستان علاقات ثنائية ممتازة. وقد قام رئيسا البلدين بزيارة عاصمة كل منهما، وزار الرئيس كرزاي طهران مؤخرا لحضور مؤتمر القمة العاشر لمنظمة التعاون الاقتصادي. وعلى هامش مؤتمر القمة المذكور، تم ترتيب عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية بناءة بشكل كبير على مستوى رؤساء الدول، بما في ذلك عقد اجتماع ثلاثي بين إيران وأفغانستان وباكستان، واجتماع آخر بحضور إيران وأفغانستان وطاجيكستان.

وتشارك إيران بنشاط في عملية إعادة التعمير في أفغانستان. وقد أنفقنا مئات الملايين من الدولارات في بناء الهياكل الأساسية الضرورية، والطرق، والسكك الحديدية، والجسور، ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي بناء القدرات وتوفير الخدمات والمرافق التعليمية. واستضافت إيران ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغان خلال العقود الثلاثة الماضية وتحملت عبئا ثقيلا في هذا الصدد. ويدرس حاليا

١٥ ٠٠٠ من الطلاب الأفغان في الجامعات الإيرانية، في حين يذهب ٢٥٠ ٠٠٠ طالب إلى المدارس الأولية والابتدائية والثانوية. وهم يتمتعون بنفس المرافق والفرص التي يستفيد منها طلابنا وأطفالنا أنفسهم.

أخيرا، كما يعلم الأعضاء، فإننا نقترب في هذه الساعة بالذات من حلول السنة الإيرانية الجديدة أو ”النيروز“، كما نطلق عليها. ولا يحتفل بهذه المناسبة التقليدية في إيران فحسب، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما في أفغانستان. وتعني كلمة النيروز يوما جديدا؛ وبداية جديدة. وفي هذه المناسبة، فلنفكر في بداية جديدة في الجهود الجديّة التي نبذلها ضمن المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني والحكومة الأفغانية على مواصلة مسيرتهما نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. إنهم أمة عظيمة. وسوف يفعلون ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): طوال اليوم سرنا أن نستمع إلى بلدان كثيرة تعرب عن نيتها تجاه أفغانستان. ويجب القول هذا المساء رغم تأخر الوقت إن السفير تنين قد أدى مهمته بنجاح باهر، حسبما يتبين من الشعور العظيم بحسن النية المعرب عنه في هذه الجلسة تجاهه وتجاه بلده. أتقدم إليه بتهانئي.

اسمحوا لي أن أشكر المجلس على فرصة المشاركة في هذه المناقشة، لأن هذه المسألة تتسم بأهمية حيوية لبلدي وللسلام في المنطقة. إننا نشاطر أشقاءنا في أفغانستان ألمهم وعذابهم الذي لا يوصف، فقد وقعوا ضحايا للتاريخ والظروف والصراع الدائر دون توقف منذ سنوات عديدة.

منذ ثلاث سنوات ما فتئت باكستان تعاني ما يعانيه أشقاؤنا الأفغان، وإن عاقبة انعدام الاستقرار والصراع ألحقت بنا أذى شديدا. فتدفقات اللاجئين إلى أفغانستان ما زالت أبعادها تستعصي على الفهم، وما ذلك سوى جانب واحد من الواقع. إننا لدينا مصلحة حيوية في استتباب السلام والاستقرار في أفغانستان. وفي المستقبل سيكون مصير شعبنا ومصير شعب أفغانستان متشابكين تشابكا وثيقا مثلما كانا في الماضي. ومن هذا المنطلق وبشعور من الالتزام العميق نشارك في هذه المناقشة حول أفغانستان.

الأمم المتحدة تضطلع بدور مركزي في تعبئة وتنسيق الأعمال الدولية دعما لأفغانستان، وإن التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بقيادة الممثل الخاص كاي إيدي، لا يمكن التقليل من شأنها. فالبعثة ستظل مساهمة رئيسية وستبقى حاسمة الأهمية في أية تسوية تصاغ في المؤتمرات التي تعقد في شتى أرجاء العالم أثناء الأشهر القادمة. وأود أن أعرب عن الشكر للأمين العام والسيد إيدي على آخر تقرير لهما (S/2009/135)، فالتقرير، برأيي، يقدم صورة موضوعية شاملة للحالة في أفغانستان.

التحديات معروفة جيدا، سواء من الناحية الأمنية أو السياسية أو الإنسانية أو الإنمائية. وهذه التحديات متعددة الأوجه وصعبة في نطاقها ومتشابكة. وهي تتطلب ردا شاملا حقا وضخما ومتكاملا يمسك بزمامه الأفغان بصورة تامة، باهتمام ودعم متواصلين على الأمد البعيد من المجتمع الدولي. والشغل الشاغل في الوقت الحاضر يظل مصدره العنف المتصاعد وانعدام الأمن، اللذين تكمن جذورهما في العلاقة الوثيقة بين الطالبان والقاعدة وأعمال تجار الحروب والتناحرات بين الفصائل وأنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية والجماعات الإجرامية، واللذين تغذيهما تجارة المخدرات المحظورة. ومما يزيد من تعقيد الحالة التظلمات الشعبية النابعة من أسباب مختلفة تتراوح بين الإصابات بين المدنيين والمشاق الاجتماعية – الاقتصادية وغياب الإدارة الحكومية وقلة التنمية.

الإرهاب يظل تحديا رئيسيا. فجذوره منتشرة في كل أرجاء العالم. وباكستان، إلى جانب أفغانستان، تواجه شدة التهديد الإرهابي التطرفي. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، أزهقت أرواح ما يقرب من ٢٠٠٠ أفغاني في أكثر من ٦٠٠ حادث ذي صلة بالإرهاب في باكستان. واقتصاد باكستان عانى معاناة مباشرة وغير مباشرة وبلغت خسائره البلايين. لكن هذا لم يقلل من التزامنا بكبح جماح بلية الإرهاب والتطرف وبدحرها. وفي التصدي لهذه البلية تسعى حكومة باكستان إلى رسم استراتيجية شاملة متعددة الاتجاهات، جزئيا من خلال قرار من البرلمان مبني حول الديمقراطية والحوار والتنمية. وهذا النهج تجري متابعته بدعم وتعاون وتملك من كلا الشعبين. رسالتنا قاطعة لا لبس فيها. إن أراضي باكستان لن نسمح باستخدامها لممارسة الأنشطة الإرهابية، وإن سيادتنا وحرمة أراضينا يجب أن تحظيا أيضا بالاحترام الكامل.

إننا نبذل كل ما في وسعنا لفرض السيطرة ومنع التحركات غير القانونية عبر حدودنا الصعبة مع أفغانستان. لقد أنشأنا ما يقرب من ١ ٠٠٠ نقطة تفتيش ونشرنا قوات قومها أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ فرد على جانبنا من الحدود. وإن التدابير المقابلة على الجانب الآخر من الحدود يمكن أن تكمل وتعزز هذا الجهد. وقد برهن التعاون في إطار اللجنة العسكرية الثلاثية على فائدته ونود أن نرى هذه الآلية تتعزز أكثر. ونشعر بالقلق من تمويل وتسليح المتمردين ومن عمليات التسلل الأخيرة للمتمردين إلى داخل أراضينا. ويوجد خطر أمني إضافي نابع من ملايين اللاجئين المتبقين داخل باكستان.

وإنني على يقين بأننا، مع قيام المجتمع الدولي باستعراض استراتيجيته لتحقيق هدفه المشترك – السلام في أفغانستان، سنتعظ بعبر التاريخ ونتعلم من أخطاء الماضي في هذا المسعى المجرد من العواطف لتعريف المحاسن والمساوئ.

ينبغي لنا أن نقيم لماذا، بعد سبع سنوات، ورغم بعض المكاسب الملحوظة المحققة في أفغانستان بعد الكثير من الاستثمارات والتضحيات، لا تزال الحالة بعيدة عما يبعث على الكثير من التفاؤل. هل تجري معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن معالجة فعالة؟ هل يتم إلحاق الهزيمة بالتمرد والإرهاب أم أهمما ينتشران؟ ما هو مدى نجاح الاستراتيجيات العسكرية؟ وما مدى كفاية وفعالية العنصر غير العسكري؟ هل حققت المساعدة الدولية تحسنا ملموسا في حياة الناس العاديين؟ هل استطعنا أن نكسب قلوب وعقول الناس في أفغانستان؟ إن كانت هناك قاعدة سهلة تتبع في الإجابة على هذه الأسئلة، فإنها ينبغي أن تتمثل في توجيه السؤال لماذا يظل الملايين من اللاجئين يعيشون في ظروف مزرية في البلدان المجاورة.

الأفضل لأفغانستان أن تواجه تحدياتها دونما تدخل من أي نوع. لكن هذا ينبغي ألا يعني فك الارتباط والتخلي عنها. ومثلما ذكر متكلمون كثيرون، سبق لهذا الأمر أن حدث من قبل. ما هو مطلوب الآن هو فهم أشمل لحاجات وأولويات الشعب الأفغاني واحترام تقاليده وقيمه وثقافته ودينه. وإننا نتفق مع الأمين العام بأن الاستراتيجية يجب أن تنصب على تحديد الأولويات والأخذ بالحجج المنطقية وإضفاء الطابع الأفغاني. وإن عناصر أي ارتباط بناء ينبغي، من وجهة نظرنا، أن تكون ما يلي.

أولا، يجب أن نكفل الأخذ بنهج شامل منسق موزون. ومن الواضح أن التعويل على الوسائل العسكرية وحدها لن يجلب السلام.

ثانيا، الاستقرار الطويل الأمد يتطلب أن يمسك الناس بمقاليد الأمور. ويجب تركيز اهتمام أكبر على بناء القدرة المحلية والوطنية في كل الميادين، من الإدارة الحكومية إلى الأمن، في سبيل تخفيض الاعتماد على الدعم الخارجي.

ثالثا، مطلوب تخصيص أموال هائلة للاستثمار في التعمير والتنمية والرفاه الاجتماعي، بمشاركة من جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. فمنافع التنمية هي التي يجب أن تكون حديث الساعة بدلا من الحديث عن انعدام الأمن والفوضى والحرمان. ومشكلة المخدرات يجب أن تعالج بطريقة شاملة في سياق التنمية، من خلال توفير مصادر بديلة لكسب المعيشة.

رابعا، في المعركة من أجل كسب القلوب والعقول يجب أن تعلو قوة الإقناع على استخدام القوة والإجبار. وإن العملية الشاملة للجميع والمبنية على الحوار والمصالحة الوطنية العريضة يمكن أن تحفز على توطيد المكاسب المحققة بالجهود الدولية في أفغانستان. وستتيح الانتخابات القادمة فرصة ممتازة لاستغلال فوائد المصالحة والنهوض بالاشتمالية من خلال عملية ديمقراطية. وباكستان ستقدم كل دعم ممكن لسير الانتخابات بنجاح.

خامسا، يجب على كل استراتيجية مختارة أن تعطي الأولوية وأن تخصص الموارد لعودة ملايين اللاجئين الأفغان من باكستان. ويجب توفير عنصر جذب داخل أفغانستان لاستمالة العودة الطوعية للاجئين.

إن التعاون الإقليمي يشكل عنصرا أساسيا في استدامة السلام والتنمية في أفغانستان. والنهج الإقليمي يتعين أن يأخذ في الحسبان مصالح وقدرات وتطلعات الدول ذات السيادة وشعوبها.

كما يجب أن ينطوي على مصالح وطيدة تتحقق في إطار السلام الدائم.

إن اندماج أفغانستان في الآليات الإقليمية يبعث على التشجيع. فقد أصبحت عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وعضوا في منظمة التعاون الاقتصادي، التي عقدت في وقت سابق من هذا الشهر اجتماع قمتها العاشر في طهران، التي استضافت أيضا مؤتمر القمة الثلاثي الأول بين أفغانستان وإيران وباكستان. وكان مؤتمر القمة الثلاثي الثاني بين أفغانستان وباكستان وتركيا قد انعقد في اسطنبول في وقت سابق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وستستضيف باكستان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث المعني بأفغانستان في إسلام آباد في شهر أيار/مايو.

وبالبناء على ما تحقق في مؤتمري كابل ودلهي، سيركز اجتماع إسلام آباد اهتمامه على خمسة مواضيع رئيسية – استخراج المعادن، والصحة، والتجارة والمرور العابر، وانتقال اليد العاملة وتطوير الموارد البشرية، والطاقة والهياكل الأساسية، بما فيها مشروع خط أنابيب الغاز عبر تركمانستان – أفغانستان – باكستان – الهند. ونتطلع أيضا إلى اللقاءات الدولية الأخرى المقبلة المعنية بأفغانستان، في موسكو في ٢٧ آذار/مارس، وفي لاهاي في ٣١ آذار/مارس، وفي تريستا يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه.

باكستان تولي أولوية عليا لعلاقات وثيقة وودية وتعاونية مع أفغانستان. وإن حكومة باكستان الديمقراطية الجديدة بدأت بداية واعدة مع أفغانستان. فقد حدث عدد من التفاعلات الثنائية على أعلى مستوى. وتمكنا من تحقيق تقدم مطرد في بناء علاقة من الثقة الوطيدة والتفاهم. وإن عملية مجلس الجيرغا المعززة تتيح وسيلة مفيدة للنهوض بالحوار والتنمية.

وأثناء زيارة الرئيس زرداري لأفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وقّع الجانبان على إعلان تاريخي مشترك حول الاتجاهات المستقبلية والتعاون الثنائي. ويوفر الإعلان إطار عمل شاملا للارتقاء بالعلاقة الباكستانية – الأفغانية إلى مستويات أعلى في الميادين السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي.

وأود أن أذكر أن باكستان، رغم القيود التي نعاني منها، تقدم مساهمة كبيرة في جهود التعمير والتنمية في أفغانستان. وقد تعهدنا بتقديم ٣٢٠ مليون دولار لذلك الغرض تم بالفعل صرف ١٧٠ مليون دولار منها على شتى المشاريع في قطاعات اجتماعية – اقتصادية متنوعة وعلى التدريب وبناء القدرة والهياكل الأساسية.

اسمحوا لي أن أختتم بالقول إن باكستان ستكون أحد المستفيدين الرئيسيين من السلام والاستقرار في أفغانستان، اللذين يشكلان أيضا الهدف الجماعي للمجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن تنهض مناقشة اليوم بذلك الهدف، الذي تلتزم باكستان بتحقيقه التزاما راسخا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد إيدي، للإدلاء بملاحظات إضافية والرد على التعليقات التي أدلت بها الوفود.

السيد إيدي (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز في الرد على بعض مما قيل. لقد تكررت الإشارة إلى الإصابات بين المدنيين، وهذه مسألة معقدة جدا. لا أحد يقول إنه كان هناك استهداف متعمد للتسبب في إصابات بين المدنيين. وبطبيعة الحال نحن جميعا نريد أن نتجنب تلك الإصابات، وأود أن أضيف أن قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية بذل فعلا جهدا قويا جدا للتحرك في ذلك الاتجاه. وأود أن أعرب عن إعجابي بذلك.

ونواجه أيضا مشكلتين أخريين في ذلك الصدد. الأولى، أظن أننا سنواجه دعاية مغرضة متصاعدة من جانب التمرد أثناء السنة المقبلة بموازاة الزيادة في عدد أفراد القوات. ثانيا، سنواجه المشكلة التي لم ننفك نعاني منها، أي، مشكلة تقديم معلومات مغلوطة إلى الجيش. وذلك يمكن أن يكون مرده خلافات محلية أو أسبابا أخرى تشكل بدورها مصادر تساهم في هذه المشكلة. وهذا صعب جدا.

وقال ممثل باكستان إننا نحتاج إلى القلوب والعقول. هذا طريف حقا لأننا إن قلنا ''إننا، نحن المجتمع الدولي''، فيجب أن نسعى أيضا، من ناحية أخرى، إلى إضفاء الطابع الأفغاني. وإنني أؤمن بأن الأفغان وحدهم يمكنهم أن يكسبوا قلوب وعقول سكانهم، وبالتالي فإن إضفاء الطابع الأفغاني هذا يكتسي أهمية كبيرة.

وجرى الإدلاء بتعقيبات حول بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الأمنية في أفغانستان. قبل كل شيء، الفجوة بين الموارد والولاية يجري سدها الآن، وبالتالي ينبغي توقع الكثير منا. وهذا أمر مؤكد. والأمر قد يقتضي بضعة أشهر قبل أن نحصل على الموظفين الذين نحتاج إليهم، ولكنني أتوقع أن يحصل ذلك.

غير أنني أود أن أسأل ''توقع ماذا وممن؟'' وأقول ذلك لأننا لا نملك إلا قوة الإقناع. هذا هو ما تمتلكه الأمم المتحدة. وإذا لجأتُ إلى الإقناع اللطيف، يقال لي إنني لين الطباع. وإذا رفعتُ صوتي، تصف وسائط الإعلام ذلك بأنه نقاش محتدم. الوزراء يأتون إليّ قائلين، ''إننا لا نستحسن ما تقوله عنا''، وهذا صحيح بالتأكيد. وإنني سأواصل قول الأشياء التي لا يستحسنونها عندما لا أرى المستوى المطلوب من التنسيق.

الحالة مختلفة لأن المسألة، في نهاية المطاف، مسألة إرادة سياسية. الحالة ليست حالة تجلس فيها البلدان المانحة منتظرة منا أن نتقدم منها ونقول، ''هلا تكرمتم بعمل هذا أو ذاك؟''. فالبلدان لها استراتيجياتها الوطنية وهي لا تريد أن تغيرها. وتلك هي المشكلة الرئيسية التي نواجهها.

إننا نقوم بتعزيز وجودنا في الأماكن التي توجد لدينا مكاتب فيها ونعمل على إنشاء مكاتب جديدة. وقد افتتحنا وسنحتفل بافتتاح مكتب في تيرين كوت، وسنفتتح مكاتب أخرى أيضا. وقد ذكرتُ هلمند كاحتمالية واحدة. وأود أن أبلغ الذين يقولون إننا ينبغي أن نتحرك بسرعة أكبر وأن

ننشئ مكاتب جديدة، خاصة في الجنوب، أن معظم البلدان المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا تريد أن تبعث بقوات عسكرية إلى الجنوب. لكن البلدان الموجودة حول طاولة المجلس تريد منا أن نبعث بمدنيين غير مسلحين إلى نفس المناطق. أود أن أترك الأعضاء بهذه الملاحظة الطفيفة لأنني أعتقد أن من المهم وضعها في الاعتبار.

على الجانب الإنساني أعتقد أن ممثل كندا هو الذي قال ''الرجاء، عززوا البعد الإنساني''، وإنني أود أن أرد بـ ''نعم''. إنني أشجب حقا حقيقة أن ذلك الجزء من مجمل نشاط الأمم المتحدة قد تقدم ببطء، ببطء شديد. وكما يعرف الكثير من المشاركين، كان هذا نتيجة مناقشة انخرطنا فيها منذ وقت طويل. ومن حسن الحظ، وهو ما نأمل أن يستمر، لم يكن الشتاء قاسيا هذه السنة.

أخيرا، فيما يتعلق بالمؤتمرات والمنظورات الإقليمية، يحدوني الأمل أن تتحقق انطلاقة جديدة فيما يتصل بالبعد الإقليمي والتعاون الإقليمي. ذلك سيكون مهما حقا. ما أرجوه هو أن يتسنى، بدءا بمؤتمر موسكو الأسبوع القادم، بناء زخم لا يكون الاهتمام فيه مبعثرا حول مشاريع كثيرة جدا، ومبادرات كثيرة جدا، وأن نسعى إلى بناء الزخم حول ذلك وأن نحافظ على ذلك الزخم في شتى المؤتمرات المخطط لعقدها. وإذا تم ذلك فإنني أؤمن بأن النجاح يمكن أن يتحقق.

أشكر المجلس على كل الدعم الذي قدمه لي وللبعثة. وأشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للتكلم مرة ثانية.

الرئيس: أشكر السيد كاي إيدي، على التعقيبات الصريحة التي قدمها لنا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٩.